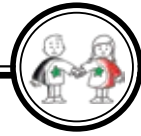


يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

ما وراء التصريحات

تتوالى التصريحات الحكومية المكثفة لبعض المسؤولين الاقتصاديين في إطار التحضير للخطة الخمسية الحادية عشرة.. وبلغت الانتباه فيها خلال الأسبوع الأخير أمور عديدة، سنتناول منها الآن أمراً واحداً لما له من أهمية:

أن الخطة الخمسية العاشرة مكنت البلاد من تفادي أزمة خطيرة كانت مقبلة عليها لو لم تقم بما قامت به..

في بادئ الأمر يجب القول إن التأكيد بصورة افتراضية بصيغة «لو» هو تأكيد افتراضي فقط لا غير ولا يمكن إثباته بالوقائع، وهو يخلط بشكل مقصود السبب والنتيجة.. فالتلويح بخطر أزمة خطيرة تم تفاديها هو مجرد فتابل دخانية، هدفها تغطية «السموات بالقبوات»، لعدم التعرض إلى الأزمة الواقعية والتي يمكن أن تتحول إلى خطيرة، والتي أدخلت الأشكال التنفيذية للخطة العاشرة البلاد إليها، فلنترك الوقائع نتحدث عن نفسها:

- هل ازدياد مساحة الفقر وتعمقه بالمقارنة مع ما قبل الخطة هو تعبير عن أزمة أم لا؟

- هل ازدياد التشوه في بنية الاقتصاد السوري لمصلحة القطاعات غير الإنتاجية من مال وتأمين وعقارات وسياحة، هو أزمة أم لا؟

- هل الوصول إلى أرقام نمو متواضعة جداً، ومشكوك بها أصلاً من حيث دقتها، هو أزمة أم لا؟ في ظل وضع إقليمي ملتهب يتطلب تقوية بنية الاقتصاد السوري.

- هل فقدان الأمن الغذائي عملياً وتراجع الزراعة هو أزمة أم لا؟

- هل وضع بعض مؤسسات قطاع الدولة الاستراتيجية الراححة تحت سيف الخصخصة الجائرة، ولو كانت تحمل أسماء حركية مختلفة، وخاصة المرافق والمطارات والكهرباء وغيرها، هو تعبير عن أزمة أم لا؟

- هل تحويل جزء هام من التعليم العالي إلى القطاع الخاص أزمة أم لا؟ في وقت كانت سورية تتفخر بمجانية التعليم بكل مراحلها والذي أوصلها من حيث قدراتها البشرية إلى ما وصلت إليه اليوم..

- هل تراجع دور الدولة في القطاع الصحي أزمة أم لا؟

- هل ارتفاع معدلات التضخم الفعلية عن المعدلات المعروفة تاريخياً في البلاد هو أزمة أم لا؟

إن كل ذلك لم يجر في بلد آخر وفي زمان آخر، إن كل ذلك جرى في عهد الخطة الخمسية العاشرة!

لذلك، يطرح سؤال هام جداً نفسه هنا: ما معنى التهديد الذي يساق بأنه لو لم يجر تنفيذ هذه السياسات التي أوصلتنا إلى ما ذكر أعلاه، كان سعر الليرة السورية مقابل الدولار سيصل إلى ٢٠٠ ليرة سورية؟

إن كل عارف ببواطن الأمور يعلم حق العلم أن الذي يمكن أن يحدد سعر صرف الليرة هو جهران لا ثالث لهما: إما الدولة والتي تستخدم مصرفها المركزي واحتياطياها من العملات الصعبة للحفاظ على سعر معين لليرة، والليرة غير مهددة من هذه الزاوية بتاتا.. وإما قوى الضغط الدولية الخارجية- أجنبية كانت أم عربية- والتي باستطاعتها أن تضغط على الليرة وأن تدفعها نحو ٢٠٠ ليرة مقابل الدولار، في حال استطاعت تحقيق الأمور التالية:

- قطع علاقة مصارف الدولة السورية مع الخارج عبر حصارها عالمياً، وهذا ممكن نظرياً تحت ستار أية حجة سياسية، وهي كثيرة إن أرادوا.

- عرقلة تصدير النفط السوري إلى الأسواق الخارجية، وهذا أيضاً ممكن نظرياً، بحال جرى حصار للبلاد، ومثال العراق سابقاً دليل على ذلك.

- إغراق الأسواق المجاورة بالليرة السورية المخزنة في بعض البنوك العربية الكبرى، هذا ممكن أيضاً وقد جرى تجربته جزئياً في مرات عديدة.

إن دراسة الاحتمالين تقودنا إلى التالي:

● حتى لو ترك الاقتصاد السوري بمنظومته القديمة دون الإصلاحات التي أجرتها الخطة العاشرة، فهو كان قادراً ولو بفعالية أقل من السابق على الحفاظ على سعر الليرة، أي على مناعة الاقتصاد السوري..

● لذلك يبقى الاحتمال الثاني، أي احتمال التدخل الخارجي لإضعاف الليرة السورية هو الاحتمال الأكثر واقعية في ظروفنا الملموسة.

أي إن الذي يقول اليوم إنه أنقذ الليرة السورية إنما هو يقول عملياً: أمامكم حلان لا ثالث لهما: إما تنفيذ سياستها الاقتصادية (أي الانهيار التدريجي البطيء) وإلا فتحنا عليكم أبواب جهنم من الخارج (أي الانهيار المتسلسل السريع).

إن الإجراءات التي يدفع باتجاهها الفريق الاقتصادي هي التي تضعف الوضع الاقتصادي السوري بشكل متدرج ويطيء، وصولاً إلى إنهلاك بنيته الإنتاجية الفاعلة، وزيادة تشوه بنيته بشكل عام، وصولاً بعد ذلك إلى الاقتراض من الخارج ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً بهدف تخفيض احتياطي العملات الصعبة، ما يجعل الاقتصاد السوري مكشوحاً نهائياً.. ولو بعد حين!

إن التفآخربالسلبيات والتطليل للإنجازات الوهمية، لن يغير من المعطيات على أرض الواقع، ولدى الشعب السوري وقواه الوطنية كل الإمكانيات لتكنيس هذه السياسات وإسقاطها حفاظاً على كرامة الوطن والمواطن..

■ ■

كل عام وظفولة بلدنا بألف خير!

الإعلام يكذب في تناوله الأزمة الاقتصادية العالمية!



التي قادت إلى هذا الانهيار عبر عدم لفت النظر إليه، بل إن بعضها لعب دوراً هاماً في الحفاظ على هيمنة الشركات المالية وتمتين قبضتها.

ففي إطار المنتدى الاجتماعي العالمي في مدينة بيليم البرازيلية، قال الباحث برناردو كوشينسكي من جامعة ساو باولو، إن وسائل الإعلام قد أخفت تفاصيل تشكل الأزمة، ثم هونت الأمر لدى تصويرها، ووجهت الأنظار بعيداً عن الحقائق.

وأشار كوشينسكي إلى أنه «لقد أنشأت مصارف في البرازيل وحدات تحليل اقتصادي، استمالت صحفيين بعينهم، وغذتهم بمعلومات انفردوا بها، وهذه الجماعة (المصارف) سمّت بالتعاون مع الصحفيين، إلى تحييد الانتباه عن الفوضى الاقتصادية نحو مسائل أخرى».

تتكشف كل يوم حقائق جديدة حول تواطؤ المؤسسات الإعلامية الغربية عموماً، مع المؤسسات المالية والرأسمالية الكبرى، والعمل بصورة غير مهنية في التضليل حول حقيقة الأزمة العالمية، وإخفاء المقدمات التي أدت إلى انفجارها..

هذه الحقائق بدأت تتضح مع الضعف الكبير الذي أحدثته الأزمة على كبرى الجماعات الإعلامية الخاصة، بالتزامن مع استمرار تلقي النيوليبرالية ضربات قاتلة على أكثر من صعيد، والذي من أبرز نتائجه اضمحلال نفوذ وسائل الإعلام الكبرى، خاصة الصحافة المطبوعة منها.

ويؤكد اليوم أكثر من باحث وناقد إعلامي في الغرب أن الجانب الأعظم من المؤسسات الإعلامية الإمبريالية مذنب بشكل حقيقي في الأزمة، لأن أغلبها ساندت الأوضاع

تنويه.. وتهنئة

تحتجب «قاسيون» عن الصدور يوم السبت ٢٠١٠/١١/٢٠ بسبب عطلة عيد الأضحى المبارك.. على أن تعود لقرائنا في السابع والعشرين من الشهر الجاري.. وكل عام وجميع السوريين بألف خير.

الصين تهدد زعامة أمريكا اقتصادياً

رجحت مؤسسة بحثية كندية أن تتمكن الصين خلال عامين من تخطي الولايات المتحدة، لتحل محلها كأكبر قوة اقتصادية في العالم.

وكانت الصين - التي نما اقتصادها بمعدلات عالية عند ١٠٪ حتى في ذروة الركود الاقتصادي العالمي الذي أعقب الأزمة المالية- قد انتزعت العام الماضي من ألمانيا موقع أكبر مصدر في العالم.

وفي يوليو/تموز الماضي، أكد نائب محافظ البنك المركزي الصيني أن بلاده حلت محل اليابان في كونها أكبر اقتصاد في العالم من حيث حجم الناتج الإجمالي.

وقالت مؤسسة كونفرنس بورد الكندية -التي وصفتها ديلي تلغراف بأنها هيئة بحثية اقتصادية تحظى باحترام كبير- في أحدث تقديرات لها عن الاقتصاد العالمي، إنه من حيث القيمة الدولارية، لن يكون في وسع الصين اللحاق اقتصادياً بالولايات المتحدة في ٢٠١٢، لكنها أكدت في المقابل أن في وسعها إدراكها اقتصادياً في ٢٠١٢ من حيث قوة القدرة الشرائية وأكدت أن الصين باتت الآن قريبة من معادلة الولايات المتحدة من حيث القدرة الشرائية، وأن الناتج الإجمالي الصيني سيفوق الناتج الأمريكي بحلول ٢٠٢٠.

وبحلول ذلك العام، سيشكل الناتج الإجمالي للصين ٢٤١٪ من مجمل الناتج العالمي مقابل ١٤٨٪ للولايات المتحدة وفقاً لتقديرات المؤسسة الكندية.

ووصفت الصحيفة التحولات في ميزان القوى بالعالم منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة بأنها زلزالية، وقالت إن بعض الناس في الغرب لا يقدر السرعة التي تتم بها التحولات الجيوسياسية منذ انفجار تلك الأزمة، في إشارة إلى تسيد القوى الصاعدة مقاليد قيادة الاقتصاد العالمي، وعلى رأسها الصين.

وكانت تقديرات سابقة للبنك الدولي ومصرف غولدمان ساكس الأمريكي ومؤسسات اقتصادية أخرى، قد أشارت إلى أن الصين قد تنتزع صدارة الاقتصاد العالمي من الولايات المتحدة بحلول ٢٠٢٥ حسب الوتيرة التي سيرتفع بها ناتجها المحلي الإجمالي، وأيضاً سعر صرف عملتها (اليوان).

بهراتة

جردة حساب.. نقابية

◀ عادل ياسين

كثيراً ما ردد المسؤولون الحكوميون عبارة النقابات متواجدة في كل مواقع اتخاذ القرار، وهي مسؤولة عن تلك القرارات المتخذة مثلها مثل الحكومة والإدارات، فالتمثيل النقابي يشمل مجالس إدارة المؤسسات والشركات ومجلس الشعب واللجنة الاقتصادية العليا وقيادة الجبهة وغيرها من المواقع التي تتخذ فيها القرارات، أي أن الحركة النقابية شريك حقيقي في كل ما يجري في البلاد لانتشار ممثليها في المواقع التي ذكرت أعلاه، وهذا الانتشار التمثيلي يحملها عبثاً ومسؤوليات استثنائية كونها أيضاً تمثل أكبر طبقة في البلاد، وبالتالي ما يصيب هذه الطبقة من أضرار تتحمل الحركة النقابية جزءاً منه لموقعها التمثيلي وعدم فاعليتها وقدرتها على الرد المباشر إلا من خلال الأطر المسموح لها بالرد عبرها.

فالحكومة عبر نهجها وبرنامجها الاقتصادي، استطاعت أن تعمق التناقض وتزيدة بين الحركة النقابية والطبقة العاملة، بسبب الحزمة الكبيرة من الإجراءات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت تأثيراً كبيراً على المستوى المعيشي للمواطنين ذوي الدخل المحدود ومنهم العمال، وكذلك جعلت القطاع العام دريئة توجه سهامها السامة إليه، جاعلةً منه قطاعاً ضعيفاً لا حول ولا قوة له، بعد أن جردته من عناصر قوته التي كان يتمتع بها، والتي جعلت منه قطاعاً سائداً في الاقتصاد الوطني يليب الاحتياجات الوطنية، وعلى رأسها أن يكون القرار الوطني مستقلاً غير خاضع لأية ضغوط من أية جهة كانت.

فعندما نتحدث الحكومة بملء الفم عن إنجازاتها وبرامجها، زاعمة أنها حققت المطلوب منها ضمن الظروف التي تحيط بسورية سياسياً ومناخياً، فالمطلوب من الحركة النقابية حكومياً أن يرفع أعضاؤها القبعات تحية لإنجازات الحكومة تلك، وخاصةً بقضية الفقر وجيش العاطلين عن العمل ورفع الدعم عن المازوت وتحرير الأسواق وتمكين القطاع الخاص من التحرك في المواقع السيادية مثل الموانئ والمطارات ومحطات الكهرباء، التي اعترفت الحكومة بعدم إنجازها!!!، وما بقي من الخطة فهو ليس بأحسن حالاً، ولا ننسى قتال الحكومة المستميت خلال سنوات من أجل صدور قانون العمل الجديد وفقاً لإرادة أرباب العمل والمستثمرين. باعتبار أن القانون السابق متخلف، ولا يتماشى مع روح العصر بمسألة الاستثمار، وهو معيق لنهافت الاستثمارات الخارجية، لذا لابد من إزاحته وإيجاد البديل المناسب.

ما نود قوله إنه على الحركة النقابية أن تطرح سؤالاً مهماً: لم لم تستطع الحركة النقابية التأثير في مجمل ما يجري اقتصادياً واجتماعياً على الرغم من وجود ممثلين لها في كل مواقع اتخاذ القرارات المهمة، والتي بيدها الحل والربط؟؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال ستفتح الأفق أمام الحركة للنظر بمجمل طرق عملها واستخدام أدواتها وخطابها النقابي، اللذين أصبحا الآن غير متناسبين مع التطورات الجارية عالمياً ومحلياً، لأن الحركة النقابية العالمية أخذت بالدعوة صراحة لأوسع مجابهة مع رأس المال المتوحش الذي أسفر هجومه الواسع عن خسارة الطبقة العاملة لمكاسبها الحقيقية التي كانت قد انتزعتها بنضالها الطويل والدامي، دفعت خلاله الطبقة العاملة وحركتها النقابية ضريبة باهظة وخسائر جسيمة.

إذا فالحل الوحيد تجاه وحشية الرأسماليين هو مجابهتهم و مقاومتهم، وليس التصالح معهم على حساب الطبقة العاملة، وهذا ينسحب على حركتنا النقابية المحلية التي تعيش الآن ظروفاً لا تحسد عليها، وإذا ما أرادت أن تتجاوزها وتتخطاها، لابد لها من المقاومة والمجابهة للنهج الليبرالي الذي يقود البلاد إلى مواقع لا تتوافق مع تقاليدها ودورها الذي تلعبه في مقاومة ومجابهة المشاريع الاستعمارية، وبالأخص المشروع الأمريكي –الصهيوني، حيث تتطلب المقاومة أن يكون اقتصادنا الوطني مقاوماً، وحتى يكون كذلك لابد أن يكون اقتصاداً يليب احتياجات المقاومة الحقيقية، ويولي احتياجات المواطنين في مستوى معيشي لائق وفي التعليم والصحة والنقل والثقافة الوطنية.. وغيرها من الاحتياجات.

وبالعودة إلى السؤال المطروح، فإن الجزء الآخر من الإجابة سيفتح الأفق أمام الحركة النقابية لتعزيز وحدتها التنظيمية، وتحسين أدوات عملها داخلياً، وذلك بالانتقال إلى المواقع التي من المفترض أنها إحد الدعائم الأساسية للحركة النقابية ودونها لا يمكن الحديث عن قوة هذه الحركة مهما عززت مواقع ممثليها في الإدارات والمؤسسات ومجلس الشعب، حيث كل هذا التمثيل لا يساوي شيئاً دون التوجه الحقيقي للطبقة العاملة وجذبها للمواقع التي تستطيع فيها الدفاع عن حقوقها، من خلال العمل على ردم الهوة معها وتعزيز الثقة بقدراتها الجبارة، وفتح العمل النقابي الديمقراطي أمامها، عبر تطوير دور اللجان النقابية ودور اجتماعات الهيئة العامة للمعامل والشركات لتكون المنبر الحقيقي الذي يقول كلمته بكل القضايا العمالية، بما فيها محاسبة اللجان النقابية والهيئات القيادية في حال لم تتم بواجبها الذي وجدت من أجله.

إن ممثلي الحركة النقابية في كل المواقع، مطالبون بتقديم جرد حساب عن مهماتهم المكلفين بها أمام الهيئات العامة، وفي هذا كل الخير للطبقة العاملة وللحركة النقابية.

■ ■

دراسة تحليلية لمشروع المرسوم التشريعي للاستقالة الطوعية



◀ د. المهندس محمد غسان طيارة

اطلعت على مشروع المرسوم التشريعي الذي أعدته وزارة الصناعة حول ما سمي بالاستقالة الطوعية، كما اطلعت من الصحافة المحلية على حساب الوفر الذي قد يحققه المشروع فيما لو تم تطبيقه بحسب رأي وزارة الصناعة، كما قرأت مطالعة الاتحاد العام لنقابات العمال حول مشروع المرسوم التشريعي آنف الذكر.

إن رأي وزارة الصناعة يدّخلنا في عدم وضوح الهدف من هذا التشريع الجديد ويعود سبب ذلك إلى تحديد مبلغ إجمالي كأجور ورواتب للعمالة الجديدة يصل إلى ٣٧٠٠/ مليون ليرة سورية، وهي تعادل ربع أجور العمالة المستقيلة طوعياً تقريباً، ولهذا نتساءل لماذا سيتم تعيين عمالة جديدة إذا كان الهدف من مشروع المرسوم هو حل العمالة الفائضة؟ فمن يستقيل طوعياً من العمال الفائضين لن تحتاج الجهة العامة التي كان يعمل بها إلى تعيين البديل عنها، ولهذا أيضاً يزداد الوفر الظاهري وليس الفعلي الذي حسبته وزارة الصناعة، كما يسقط من حساب التكاليف التي حددها الاتحاد العام لنقابات العمال وقد اعتبرها حصيلة دفع رواتب لمدة ٢٧ شهراً بدلاً من ١٢ شهراً في السنة، كذلك لن تحتاج وزارة الصناعة إلى دفع تكاليف جديدة للعمال الجديد للضمان الصحي وتبقى تكاليف الضمان الصحي للعمال المستقيل طوعياً فقط، وليس تبرير وزارة الصناعة إدخال دماء جديدة إلى سوق العمل هنا موقعه، فحل مشكلة تغيير هيكلية المستوى العلمي والفني في شركات القطاع العام لا يتم مع حل مشكلة العمالة الفائضة، فهما مشكلتان غير مرتبطتين فيما بينهما، وسأوضح لاحقاً هذا الموضوع بشكل مختصر.

لقد سهت وزارة الصناعة عن التكاليف التي ستتكبدها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عند استقالة مجموعة عدة آلاف من العمالة الفائضة دفعة واحدة، كما سهت عن حساب خسارة تلك المؤسسة لأقساط تأمينات تعادل ٢١٪ من الأجر للمستقلين طوعياً لمدة عشر سنوات مع فوائد استثمارها خلال تلك المدة، كما سهت عن التكلفة التي ستتكبدها ميزانيات نقابات العمال عند استقالة عدة آلاف دفعة واحدة، كما ستفقد صناديق النقابات مبالغ مشاركات هؤلاء العمال فيها. ونضيف إلى ذلك بأننا سنجد بين هؤلاء العمال من لم يصل أجره إلى الحد الأقصى لأجر فئته، وعند استقالتهم سيفقدون خمسة ترفيعات بمعدل ٩٪ كل سنتين وسيكون الحد الأقصى لهذه الترفيعات حوالي ٤٥٪ من الأجر، مما يعطي زيادة في الراتب التقاعدي يصل في حده الأقصى إلى حوالي ٢٤٪ من الأجر فيما لو تقاعد بعد السنوات العشر المغربية.

وحتى يكون الحساب أكثر دقة نبين الآتي:

– تدفع الجهات العامة التي قبلت الاستقالات الطوعية بحدود ربع الأجر السنوي (٢ أشهر عن كل سنة).

– تتحمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ٧٥٪ من ذلك الأجر كرواتب تقاعدية للمستقلين طوعياً.

– ستخسر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أقساط

اشتراكات العمال المستقلين طوعياً والتي تعادل في حدها الأقصى ٢١٪ من الأجور السنوية ولمدة عشر سنوات وستبلغ كحد أقصى ٢٠١ أجرة سنة واحدة لكل عامل استقال طوعياً. وعليه نطرح السؤال التالي: من سيتحمل هذه النفقات والتكاليف المضافة والتي ستبلغ عدة مليارات خلال فترة بسيطة: هل ستكون على عاتق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؟ وزارة المالية؟ وزارة الصناعة؟ المؤسسة العامة التي يتبع لها العامل المستقيل طوعياً؟. لقد سها مشروع المرسوم التشريعي ووزارة الصناعة عن حساب هذه التكاليف، كما من سيعوض على بعض العمال المستقلين طوعياً ترفيعاتهم الدورية وانعكاساتها على رواتبهم التقاعدية؟.

ولا يصح هنا القول بأنه من المفروض على المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن تدفع الرواتب التقاعدية للعمال الذي بلغت خدماته ٢٠ سنة وهو ما زال على رأس العمل، وما تأخذه المؤسسة بعد ذلك هو زيادة اقتطاع، لأن المشرّع أوجب التقاعد عند سنة الستين بغض النظر عن سنوات الخدمة التي تدخل في التقاعد، وترك المجال اختيارياً للعمال بطلب الإحالة علي التقاعد بعد بلوغ إجمالي خدماته ثلاثين سنة، وقد نوّه الاتحاد العام لنقابات العمال بهذا الحق.

– بسبب خسارة العامل المستقيل طوعياً الترفيعات الدورية التي قد يستحقها خلال السنوات العشر فيما لو استقال طوعياً، ستضعف قيمة وجدوى الحوافز التي وردت في مشروع المرسوم التشريعي آنف الذكر.

– إن تعيين ابن العامل المنصوص عليه في التشريع المقترح في غير محله، لأن الهدف من ذلك التشريع الجديد حل مشكلة العمالة

الفائضة وليس إيجاد فرص عمل جديدة حتى لا نعود ثانية إلى تراكم عمالة فائضة جديدة.

– بعد حل مشكلة العمالة الفائضة من الطبيعي أن تزداد إنتاجية العامل، وهي غير محسوبة في وفورات وزارة الصناعة لصعوبة تحديدها، لأن تراكم العمال يؤدي إلى التواكل والإتكالية مما يضيف سبباً نفسياً على ضعف إنتاجية العامل، وهناك دراسات كثيرة عن طرق حساب إنتاجية العامل في موقع عمل فيه عمالة فائضة وفي موقع عمل آخر فيه نقص في العمالة، وفي موقع عمل ثالث عمالته كافية، تتلخص بما يلي: الاتكالية للحالة الأولى وإرهاق للحالة الثانية وإنتاجية جيدة للحالة الثالثة.

إن حل العمالة الفائضة ضرورة حتمية، ويمكن لحلها العودة إلى التشريع الذي أقره مجلس الوزراء في سنة ٢٠٠٥ تحت عنوان «التقاعد المبكر» ولكنه لم ير النور، وقد يعود سبب ذلك إلى اعتراضات لم تُطرح في جلسة مجلس الوزراء حين إقرار مشروع القانون، وإعادة دراسته لسد الثغرات التي قد تكون موجودة فيه، مع تأكيدها على أن أسبابه الموجبة موقعه من وزير المالية ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وأخيراً نود التأكيد على وجود عمالة فائضة بين فئات العمال من ٢ و٤ و٥، ونقص في العمال الفنيين وأصحاب الخبرة والشهادات الجامعية من المخصصين. ولا يجوز الإبقاء على النقص في اليد العاملة الخبيرة والتحجج بفائض العمالة، كما لا يجوز التأخير في حلها هذه المشكلة حتى الانتهاء من العمالة الفائضة.

إن استكمال النقص في اليد العاملة الخبيرة، والطلب من العمالة الفائضة أن تبقى في بيوتها دون عمل مع تقاضي كامل الأجور والمزايا المستحقة، أربح للشركات الصناعية من تراكمها في مواقع العمل لزيادة الإنتاج والإنتاجية كما أسلفنا وتوفير أجور نقل تلك العمالة.

أرجو أن لا يُفهم من كلامنا إن ما اقترحتة هو حل، بل هو أهون الشرين الأول تراكم العمالة الفائضة في موقع العمل، والثاني أن تبقى هذه العمالة في بيوتها، والحل الصحيح في إعادة دراسة مشروع قانون التقاعد المبكر وإقراره بالشكل الأنسب للاقتصاد الوطني وللعمال.

إن رغد الشركات بدماء جديدة خبيرة لا يمكن أن يتم دفعة واحدة، وإنما يتم تدريجياً بحيث يُقبل عدد من العمال بنظام التلمذة الصناعية في بعض الشركات، ليتدربوا في مواقع عمل مشابهة لمراكز العمل التي سيتم فرزهم إليها، ويحدد عددهم بحسب الأعداد المتوقعة للإحالة على التقاعد العادي وليس الطوعي خلال فترة الدورة، ومن الممكن الاستناد إلى تحديد مدة الدورة بحسب الحاجة الفعلية من التلاميذ خلال مدة الدورة (دورات مكثفة، ودورات تخصصية، دورات مسائية..).

وبشكل عام إن تغيير الهيكلية الفنية والثقافية للعمالة القائمة ضرورة حتمية، وهذا غير مرتبط بحالة العمالة الفائضة، ولهذا يجب حل هذه القضية الملحة بمعزلٍ عن حل قضية البطالة المتقنة.

■ **دمشق في ٧ تشرين الثاني ٢٠١٠**

مرعي وعليا..

يطالبان بعودة عمال الغاز إلى عملهم

طالب كل من علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط، والمهندس معروف عليا المدير العام للشركة السورية لتوزيع الغاز، بعودة عمال غاز المفسولين إلى عملهم نظراً للحاجة الماسة إلى خدماتهم لاكتسابهم الخبرة ولتأمين الاستقرار بسوية الإنتاج.

وأكد عليا أن العمال الموسمين الذين يتم استخدامهم هم من صغار السن، ويتمتعون بالقوة البدنية والصحة الجيدة، حيث أن أعمال تعبئة صيانة الأسطوانات تتطلب جهداً عضلياً.

وأوضح عليا أن استخدام العامل الموسمي ثلاثة أشهر لمرة واحدة لا يحقق الغرض من العملية الإنتاجية، حيث أنه بحاجة لشهر كحد أدنى لاكتساب الخبرة وإمكانية المشاركة بالإنتاج بشكل جيد والمحافظة على شروط الأمن والسلامة.. مشيراً إلى أن استخدام العامل لمرة واحدة يؤثر على المعدات، ويكثر من حدوث الأعطال التي تكلف خزينة الدولة مبالغ طائلة للإصلاح والصيانة والمحافظة على جاهزيتها، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاج، وحدوث أزمات تموينية نحن بغنى عنها.

وأكد عليا أنه انطلاقاً مما تقدم، وحرصاً على أمن الشركة، يجب إعادة التعاقد مع العمال الموسمين الذين يتم استخدامهم لأعمال تعبئة وصيانة الأسطوانات بفاصل زمني بين الصلك والآخر مقداره يومان، ووفقاً لأحكام الصك النموذجي المعتمد بقرار رئيس مجلس الوزراء.

في حين أكد علي مرعي أن هؤلاء (المفسولين) أصبح لديهم الخبرة الكافية للاعتماد عليهم نتيجة قدمهم، حفاظاً على سلامة وأمن الشركة والمحافظة على حسن سير العملية الإنتاجية.

وأضاف مرعي أن استبدال العامل ذي الخبرة بعامل حديث، يعني الاستغناء عن الكوادر الخبيرة والمجرية، فهؤلاء العمال هم من ذوي الخبرة طيلة ثماني سنوات، وأصبحوا ركيزة أساسية في العملية الإنتاجية، وابعادهم يعني إيقاف وحدات الإنتاج التي كلفت الدولة مبالغ طائلة بالملايين، لذلك فإن تسريح وابعاد هؤلاء العمال يعني خلق أزمات جديدة للمواطنين.

ونوه مرعي أنه ولعدم إصدار الملاك العددي للشركة، ولحاجتها الملحة لاستخدام عمال لتنفيذ خططها المستقبلية، استمرت الشركة باستخدامهم، حيث أصبحت لديهم الخبرة الكافية في مهام الإنتاج والصيانة والتعبئة وغيرها طيلة السنوات الماضية. وفي ختام تصريحه قال مرعي: نطلب من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الاستمرار بالتعاقد معهم بأعمال التعبئة والصيانة كي لا تتأثر السوق المحلية بتأمين مادة الغاز المنزلي في محافظات الفطر كافة.

«قاسيون» بدورها، تطالب بعودة عمال الغاز إلى عملهم فوراً، فالحرائق الأخيرة في فروع الشركة أكبر دليل على الحاجة لجهودهم، كما أنهم سيساعدون على إنقاذ الشركة من خسارتها لمئات الملايين.

■ ■

النقابات تطالب الحكومة بتنفيذ وعدها..

هل ستقوم الخطة الحادية عشرة بدعم الفقراء؟



نسمة تقريباً، وصرف تعويض عمل واختصاص للفنيين المفرزين للتدريس في المعاهد المتوسطة للمراقبين الفنيين والمراكز المهنية، وتعديل قانون التقسيم العمراني رقم ٩ لعام ١٩٧٤ بما يتعلق بالإفراز، بحيث يأخذ بعين الاعتبار مكان وجود العفا، والتفريق بين مركز المدينة والريف.

وأكد رؤساء مكاتب النقابات على عدم فرض العقوبات على العاملين دون الرجوع لممثل التنظيم النقابي، وزيادة الاعتمادات المرسودة لتنفيذ المشاريع الخدمية، وفتح ملاك للمهندسين الزراعيين للحدائق وتعيين عمال عقود ثانوية بالإضافة إلى عمال فنيين.

■ ■

امان على تعيينهم، وتوسيع الملاكات العددية لمجالس المدن والبلديات، وإنجاز وتطبيق الضمان الصحي، وزيادة اعتمادات الطبابة لعام ٢٠١١، وصرف تعويض طبيعة العمل للمراقبين الفنيين أسوة بالمهندسين.

وأكد النقابيون من خلال المذكرة التي قدمها نبيل العاقل رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال الخدمات إلى وزير الإدارة المحلية تامر الحجة، على ضرورة منح تعويض العمل الإضافي على أساس القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ بما يعادل ٥٪ من راتب سقف الفئة للعمال أسوة ببقية العاملين، والسماح بتعيين عامل نظافة لكل ١٥٠٠

يبدو أن الأسابيع القادمة ستشهد الكثير من التصريحات، نظراً لقرب طرح الخطة الحادية عشرة التي ستزيد عن سابقتها بمائتي صفحة لتصبح ١٣٠٠/ صفحة من العيار الثقيل جداً، كما ستشهد المرحلة العديد من اللقاءات والحوارات والندوات لإقنعاع المواطنين بأهداف وسياسات الخطة.. وعليه فقد طالب رؤساء مكاتب نقابات عمال الدولة والبلديات الحكومة بتنفيذ وعدها على أرض الواقع، بأن تجعل من الخطة الحادية عشرة خطة تحسين ودعم للفقراء كما تدعي، كما طالب النقابيون بتثبيت العمال المعينين بعقود عمل قبل صدور القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠١، والذين لم يمر

سياسة الخطوة خطوة لإنهاء دور الدولة بعد المرافئ.. الكهرباء برسم الاستثمار!!

◀ نزار عاذلة

رغم اعتراضات خجولة من بعض أعضاء مجلس الشعب، أقر مشروع قانون الكهرباء، وما يجري في مجلس الشعب يجري في المجالس النيابية العمالية، وبحضور الحكومة، حيث تقدم المداخلات التي تعترض على مشاريع قوانين عديدة ولكن يتم إقرارها أخيراً، رغم كل الاعتراضات. الطاقم الاقتصادي في الحكومة يعمل بدهاء وهدوء عجيبين، ورغم وضوح السياسة التي تجري وفق التوجهات الليبرالية وصندوق النقد الدولي، وليس وفق احتياجات الشعب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن مسيرتها تحقق أهدافها المستترة، وتنفذ خطوة خطوة.

تم تأميم قطاع الكهرباء في سورية عام ١٩٥١، وبعد سنوات تم تأميم المرافئ في اللاذقية وطرطوس، وجاءت قرارات التأميم هذه من البرجوازية الوطنية السورية لشعورها بأهمية هذه المرافق الاستراتيجية والتي كانت في أيدي شركات أجنبية متحالفة مع أصحاب رؤوس أموال محلية. وإن ما يجري الآن هو عودة عن التأميم بشكل واضح وعلني، ولكن كما يقول النائب الاقتصادي عبد الله الدردري فعلاً: خطوة خطوة، ومناقشة مشروع قانون الكهرباء في مجلس الشعب رافقها انقطاع التيار الكهربائي لعدة مرات في اليوم، في أنحاء سورية كافة، رغم عدم وجود ضغط في الاستمرار فقد انحسرت موجة الحر، وقد وصلت الرسالة فعلاً إلى الشعب السوري الذي كاد أن يقول: «أعطوا الكهرباء للقطاع الخاص وخلصونا».

الكهرباء والنمو

لم تلحظ الحكومات المتعاقبة في العقود الأخيرة ضرورة تحديث قطاع الكهرباء الذي كان من المفترض أن يتماشى مع النمو السكاني والصناعي والزراعي، لم تُبن محطات تكفي للتوليد، ولم تُمد شبكات حديثة للنقل والتوزيع، وكان ترداد الحكومات بشكل دائم أن هذا يتطلب إنفاقاً استثمارياً بالقطع الأجنبي، وتأمين الطاقة الكافية بالاعتماد على النفط كمصدر للتشغيل يصطدم بالطاقة الضعيفة لمصفاة حمص ومصفاة بانياس التي لا تستطيع تأمين أكثر من ٢/٣ مليون طن من الفيول سنوياً، وهذه الكمية لا تكفي لإنتاج حوالي ١٢٠٠٠/ مليون كيلو واط ساعي في العام أما الباقي كان يؤمن عن طريق الاستيراد.

الاستيراد بدل التصنيع

لم تفكر الجهات الحكومية بإقامة مصاف جديدة سوى منذ عامين فقط وبالشراكة مع دول وشركات علماً أن تكلفة المصفاة بالكامل قبل بضعة أعوام كانت ١٢٠٠/ مليون دولار

فقط، وهي بكلفة ملعب رياضي.

ولم تفكر الجهات الحكومية بتأمين الطاقة من مصادر بديلة كالحجر الزيتي والغاز الطبيعي والسدود المائية والواقط الكهربائية والرياح الطبيعية المناسبة لإنشاء مزارع الرياح لتوليد الطاقة، بل كان الأسهل استيراد الفيول واستيراد النفط المكر وقبض العمولات والسمسرات.

بدأ التردى عام ١٩٨٢ بمشاكل في التوليد وعجز في توزيع الكهرباء، وعقد اجتماع على إثره تم فصل المؤسسة إلى مؤسستين: مؤسسة توزيع، ومؤسسة توليد، وكانت النتيجة زيادة عدد الدراء وتوسيع الفساد وزيادة الهدر والإنفاق.

في نهاية التسعينيات انصبت الجهود على التوليد، وتناست الجهات الوصائية التوزيع، وازدادت الطاقة عن الحاجة بسبب العجز في محطات التحويل وشبكات التوزيع، فأقيمت محطات تحويل وشبكات توزيع وتم تناسي وإهمال التوليد، وبدأت سلسلة مشاكل الكهرباء المترافقة مع الخلل العام من حيث عدم الصيانة الدورية لمحطات التوليد حتى أصبحت المحطات قديمة وإنتاجها قليل وأكثرها خرج من الخدمة.

عقود من أجل العقود

تم توريد معدات إلى محطة بانياس منذ سنوات عديدة، وبقيت حبيسة المرفأ والمستودعات، وشكلت لجان وأعطيت تبريرات واهية، وتم تناسي ضرورة تأمين التوليد الكافي، وانصب الاهتمام على تعاميم الترشيح لتقليل الاستهلاك، أي تم تحميل المسؤولية للمواطن. لاشك أن ترشيح الاستهلاك ثقافة وضرورة، ولكن يأتي بعد تأمين التوليد أولاً، وبلغ العجز ٤٠٪ في التوليد، وكثرت الانعكاسات الاقتصادية الخطيرة.



رؤية نقابية

٤. ارتفاع نسب الفاقد على الشبكة السورية، ومن باب العلم فإن إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية لعام ٢٠٠٩ بلغ ٤٢,٣٠٨ مليار ك.و.س المباع منه ٢٦,٣٨٣ مليار ك.و.س. ويرى الاتحاد المهني عدم مشروعية مبررات الحكومة لطرح الكهرباء على الاستثمار وعليها اتخاذ الإجراءات التالية:

- رصد الأموال اللازمة للمشاريع الاستثمارية في مجال التوليد وإنجاز الخطط في مواعيدها المحددة.
- معالجة الفاقد على الشبكة الكهربائية، وخاصة التجاري منه، علماً بأن كلفة الفاقد بالأسعار الحقيقية تتجاوز ٤٠ مليار ل.س سنوياً.
- التشجيع على استخدام الطاقات المتجددة بالاستطاعات الكبيرة والصغيرة، وخاصة في مجال التدفئة وتسخين المياه ومشاريع الري.
- تقديم التسهيلات للاستثمار في مجال استخدام الطاقات المتجددة في توليد الطاقة.
- تقديم التسهيلات للقطاع الخاص في مجال التوليد الذاتي.

الجانب المخفي من المشكلة

هذا الجانب لم يلحظه تقرير الاتحاد المهني، وإن كان يعرفه حق المعرفة، فهناك خلل إداري وتكتلات أدت إلى شرح بين العاملين والإدارات، وتم إبعاد الخبرات الإدارية والكوادر الفنية، وتم الاعتماد على كوادر بلا خبرة، ولكنها تدين بالولاء المطلق للإدارات، وتناوب على الوزارة من ساهم بزيادة الأزمة بدلاً من المشاركة بحلها، بين وزير من مؤسسة التوليد، كان مديراً عاماً لمحطة جندر، وكان عاجزاً وفاشلاً، أو وزير أكاديمي ولكن ينقصه القدرة على صنع القرار، في ظل وجود هيكل إداري فاسد وخلل عام في الهرم الإداري بأكمله.

١. التأخر في إنجاز محطات التوليد المخطط لها أو المتعاقد عليها، لسنوات عديدة وأسباب مختلفة، مالية وفنية وسياسية أحياناً، كالحصار والعقوبات.

٢. تزايد الطلب على الطاقة الذي وصل في بعض السنوات إلى ١٠٠٪ من الطاقة المدة للاستهلاك ويعود هذا التزايد لأسباب مختلفة: تزايد عدد السكان وزيادة حصة الفرد من الطاقة وتشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة.

٣. ارتفاع أسعار المازوت وتحول كثير من المستهلكين إلى التدفئة الكهربائية واستخراج المياه وري المشاريع الزراعية بالكهرباء بدلاً من المازوت.

١. التأخر في إنجاز محطات التوليد المخطط لها أو المتعاقد عليها، لسنوات عديدة وأسباب مختلفة، مالية وفنية وسياسية أحياناً، كالحصار والعقوبات.

٢. تزايد الطلب على الطاقة الذي وصل في بعض السنوات إلى ١٠٠٪ من الطاقة المدة للاستهلاك ويعود هذا التزايد لأسباب مختلفة: تزايد عدد السكان وزيادة حصة الفرد من الطاقة وتشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة.

٣. ارتفاع أسعار المازوت وتحول كثير من المستهلكين إلى التدفئة الكهربائية واستخراج المياه وري المشاريع الزراعية بالكهرباء بدلاً من المازوت.

الشريحة الوسطى تتهاوى.. والمسؤولون يتابعون المراهنة!

صلاح معنا

قد يقرأ البعض هذا العنوان ويعتبره مبالغاً في وصف واقعنا الاقتصادي والطبقي، ولكننا على يقين بأن الغالبية ستوافقنا الرأي بصدد أن الشريحة الوسطى تتلاشى شيئاً فشيئاً لدرجة أنها اقتربت من الزوال والجميع يعرف أنها الميزان الحيوي لأي مجتمع والحافظ له من أية انفجارات خارجية المنشأ تستهدف تغليب طبقة على طبقة فيه.

ومن المعروف أيضاً أن الغالبية من السوريين أصبحوا يشيرون ليل نهار إلى دلائل اندثار الشرائح الوسطى من المجتمع، حتى وإن كانت أرقام الفريق الاقتصادي تشير إلى نمو وارتفاع أرقام الميزانية، فالواقع يفضح فشل سياسة هذا الفريق الذي وعدنا- كذباً- بالسمن والعسل ولكنه لم يجلب لنا سوى تراجع مستوى المعيشة لغالبية شعبنا الساحقة، لخدمة مصالح أقلية رأسمالية طفيلية.، ويلاحظ في هذا الصدد أن معظم القوانين التي صدرت في السنوات الأخيرة لا تخدم غير هذه الأقلية من الرأسماليين والطفيليين والفاستدين! تحت شعار تشجيع الاستثمار والاختباء وراء شعار التطوير والتحديث الذي رفع من أجل النهوض بالوطن عل كل المستويات ورفع مستوى معيشة الشعب، وخاصة الفئات المنتجة فيه، وسنعطيك بعض الأمثلة التي تؤكد كلامنا . ففي الزراعة فشل الفريق الاقتصادي في تأمين الأمن الغذائي، خاصة في مادة القمح، ومن المعروف أن سورية كانت تملك قبل سنوات قليلة احتياطياً يكفيها لأكثر من ثلاث سنوات، ولكن للأسف جاء هذا العام واستوردنا كميات من الخارج لتلبية الطلب المحلي على القمح، وكذلك حدث مع مادة القطن والشوندربالباطا والخضراوات، وطبعاً سيقول الفريق الاقتصادي إنه الجفاف والقدرة!

في الحقيقة، إن الجفاف كان أحد الأسباب ولكن الأسباب الأخرى هي الإجراءات التي قام بها هذا الفريق الاقتصادي وهي رفع أسعار المحروقات والأسمدة لثلاثة أضعاف مما أدى إلى تراجع المساحات المزروعة إلى النصف حسب مصادر مختلفة، والسكان طبعاً في ازدياد دائم. ولا ننسى هنا إطلاق الحكومة ليد التجار والسماصرة والمحتررين وغياب رقابة النموين والأسعار تحت حجة العرض والطلب، وكانت نتيجة ذلك تحكم الجشع بالأسعار.

ولنأخذ مثلاً ثانياً عن حال الموظفين وخاصة الجامعيين الذين كانوا يعتبرون من الشريحة الوسطى حتى الماضي القريب، وهنا لا نقصد أقلية من الفاسدين المدعومين، بل نتكلم عن الغالبية الذين يعيشون على راتبهم القادر على التبخر خلال أسبوع واحد فقط، وهناك فئة أخرى من الذين كانوا يحسبون على هذه الشريحة وهم أصحاب الحرف والمهنيين على اختلافهم، ويلاحظ أن عددهم يتراجع بسرعة كبيرة بسبب ارتباط دخلهم بوضع المزارع والموظف، فامتثل يقول: «إذا كان جارك بخير فأنت بخير».

إن العلاقة جدلية بين فئات المجتمع كلها، لهذا تعيش الغالبية الساحقة من مجتمعنا القلق والخوف على مستقبلهم، خاصة في ظل ما يمارسه الفريق الاقتصادي من سياسات جعلت التعليم للأغنياء فقط والصحة للأغنياء فقط، والزراعة شيئاً فشيئاً ستصبح في مهبط الريح.

فهل يعترف الفريق الاقتصادي بمسؤوليته عن تدمير الطبقة الوسطى وفشل سياسته الاقتصادية، والاعتراف بالخطأ فضيلة؟ أم أنه سيتابع ما بدأه مراهناً بمستقبل السوريين كلهم دون أكثرات لغير كذبة تسهيل «الاستثمار» والضحك على اللحى؟

■ ■

مختلسو الأموال العامة «ينعمون» بعقوباتهم!

◀ ماهر عدنان فرج

تتعرض أموال القطاع العام للسرقة بطرق وفنون مختلفة، وتتعرض الخزائن للاختلاس من بعض الموظفين الفاسدين الذين سولت لهم أنفسهم العبث بأموال الناس العامة لمصلحتهم الخاصة دون أن يلقوا عقاباً رادعاً ضمن لوائح الدوائر الحكومية التابعين لها، والتي تنص على نقل المختلس من مقر عمله إلى مقر آخر ضمن المديرية نفسها كعقاب، وفي أشد الأحوال يعاقب المختلس بالفصل من عمله بعد إعادة ما أختلسه. وهذا ما يتمناه مثل هؤلاء الموظفين بعد أن جمعوا ثروة تكفيهم مدى الحياة، تصل أحياناً لملايين الليرات التي يسلبونها خلال الفترة التي يقضونها في مراكزهم الوظيفية، إضافة إلى ما يمارسه هؤلاء الموظفون من عمليات نصب منظمة بحق المواطنين، تماماً كما يجري في صالة عدرا الاستهلاكية التابعة للمؤسسة العامة الاستهلاكية في ريف دمشق.

حيث كان المدير السابق لصالة عدرا الاستهلاكية يستغل خزينة الصالة

المدير قبل أن تتفاجأ بعد مرور خمسة أعوام باستلام كتاب موجه لها من صالة عدرا الاستهلاكية يعلمها فيه أنها لم تكمل ما عليها من أقساطاً. علماً إنها استلمت وصلاً حينها يؤكد براءة ذمتها تجاه صالة عدرا الاستهلاكية منذ خمسة أعوام أي منذ عام ٢٠٠٥/٤/١١.

وعند مراجعة السيدة المعنية لصالة عدرا وإبرازها لبراءة الذمة، أخبرتها إحدى الموظفات بأنها كانت ضحية عملية نصب مارسها المدير السابق كما حدث مع عدد ليس بقليل من المواطنين الذين وقعوا في براثن هذا المدير والبالغ عددهم ٤٣/ شخصاً.

وأضافت الموظفة أن المدير السابق قد نقل من صالة عدرا الاستهلاكية إلى صالة دوما بعد ثبوت تورطه في عمليات اختلاس بلغ تقريباً أكثر من مليون ونصف ل.س كعقوبة له بعد إعادة ما أختلسه.

إلا أن هذا العقاب لم يكن كافياً ليردع هذا المدير ويوقف ضميره كما سيثبت لاحقاً فقدتابع عمليات استغلاله للأموال العامة من خزينة منصبه الجديد كمدير لصالة

دوما الاستهلاكية!!.

وعند مراجعة المدرسة (ش.ف) للمدير السابق لصالة عدرا- الذي أثبت التحقيقات تورطه في عملية اختلاس لأربعة ملايين ل.س من صالة دوما الاستهلاكية، وفصل على إثرها من عمله وتم الحجز على أملاكه وأملاك زوجته- نفى عدم تسديده للأقساط التي استلمها من المدرسة ورد عليها بأنها لم تكمل ما عليها من أقساط وعندما هددته باللجوء إلى القانون قال: «إن كان زوجك قاضياً فليحاسبني» قبل أن يعلم أنها ما زالت تحتفظ بالوصل الذي قدمه لها والقاضي ببراءة ذمتها، فعند ذلك ألقى اللوم على المؤسسة العامة الاستهلاكية كما رفض إعادة الأقساط التي سرقها لتدفعها المدرسة لصالة عدرا.

هنا لجأت المدرسة (ش.ف) إلى مدير المؤسسة العامة الاستهلاكية في ريف دمشق وعند إبرازها لوصل براءة الذمة أكد لها مدير المؤسسة ما أخبرتها به الموظفة في صالة عدرا، فهي لم تكن الضحية الأولى التي تعرضت لعملية نصب على يد هذا المدير الفاسد، بل

هي الضحية رقم ٤٣/ من ضحاياها، قبل أن يفصل نهائياً من عمله كعقوبة نهائية بعد عقوبة نقله الأولى من صالة عدرا إلى صالة دوما إثر ثبوت تورطه في عملية اختلاس ونصب شرط أن يعيد المبلغ الذي أختلسه إلى خزينة صالة دوما والمتبقي منه الآن مليوناً ليرة سورية من مبلغ قدره أربعة ملايين ل.س، وفي نهاية المطاف حصلت المدرسة على براءة ذمة جديدة من المؤسسة العامة الاستهلاكية نتيجة إبرازها لبراءة الذمة الأولى المقدمة من صالة عدرا.

بعد هذا المثال الصارخ، لا بد من السؤال عن جدوى العقوبات المنصوص عليها في لوائح المؤسسة العامة الاستهلاكية في ردع ضعاف النفوس عن اختلاس الأموال العامة واستغلال مناصبهم، علماً أن المختلس يجني أموالاً طائلة من استغلاله للأموال العامة تفوق بكثير المبلغ المختلس، ويغنيه عن وظيفته التي لن يعود بحاجة لها رغم تسديد المبلغ المختلس، وهنا نسأل: إلا يستحق مثل هؤلاء الموظفون الفاسدين عقوبة أقسى وأشد حتى يكونوا عبرة لغيرهم؟

■ ■

رئاسة الوزراء تقرر..

المدبونية لن تعيق تزويد الفلاحين بمستلزمات الإنتاج

أكد د. محمد الحسين وزير المالية أن رئيس مجلس الوزراء أصدر القرار رقم ٥٣٦٤ تاريخ ٢٠١٠/١١/٧ المتضمن تمويل الفلاحين بمستلزمات الإنتاج الزراعي من المصرف الزراعي بغض النظر عن المديونية المستحقة الأداء للمصرف وذلك للموسم الزراعي الشتوي ٢٠١٠/٢٠١١ (حبوب). وأوضح الحسين أن هذا القرار يأتي كمساعدة من الحكومة للفلاحين في ظل الظروف التي أصابت موسمي القمح والقطن لهذا العام وأن هذا القرار تم تعميمه وتعليماته التنفيذية للعمل بموجبه فوراً.

وبالتأكيد يمكن اعتبار هذا القرار خطوة إيجابية سيستفيد منها الفلاحون إذا جرت مراعاة مايلي:

تزويد الفلاحين بنوعية جيدة من البذار، وتجنب توزيع صنف (شام ٨) الذي ثبت فساده وانتهاء صلاحية جودته، خاصة وأنه بدا في الموسم الماضي أنه ضعيف المناعة تجاه الآفات، غير قادر على تحمل تقلبات المناخ.
عدم قيام المديریات الزراعية في المحافظات المعنية، وخاصة الحسكة ودير الزور والرققة وحماة، بخلق العراقيل واصطناع المشكلات في وجه الفلاحين

المدينين للمصارف ضبط مظاهر الفساد في المديریات، وإيقاف العمل والتوزيع وفق المحسوبيات، والتوقف عن مراعاة الملاكين الكبار على حساب المزارعين الصغار، وتقديم كل مساعدة ممكنة للفلاحين إذا ما طرأت مشكلة جديدة غير منظورة مسبقاً.

توزيع الأسمدة في وقتها.
هكذا يمكن القول إنه جرى ما يلزم سعياً وراء موسم جيد، يعوّض بعض خسائر المواسم الماضية، وخصوصاً الموسم الأخير. ■■

الجمعيات الفلاحية..

من الفوز بالتزكية إلى المارك الانتخابية

على أساس البرنامج الانتخابي

يحضور حشد كبير من الفلاحين، عقدت جمعية الشهيد فايز منصور الفلاحية يوم الثلاثاء٢٠١٠\١١\٢٠ مؤتمرها الانتخابي في المركز الثقايفي مدينة السقيلبية، حيث توارد الفلاحون منذ الساعة العاشرة صباحاً وحتى الرابعة مساء، ورغم الملل والضجر الذي أحبط بعض الفلاحين وأجبرهم على مغادرة المؤتمر بسبب كثرة المداخلات وتجاوز بعضها أضعاف المدة الزمنية المحددة، إلا أن ذلك لم يؤثر على نصاب المؤتمر القانوني. وقد جرت الانتخابات بشفافية مكنت الفلاحين من الإدلاء بأصواتهم وانتخاب ممثلهم بحرية لأول مرة منذ سنوات، حيث نجحت القائمة التي دعمتها اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وأصدقائهم من الطيف الوطني.

وبإعلان النتيجة اجتمع مجلس الإدارة الجديد، وانتخب خليل حداد رئيساً للجمعية، وحنّا اسكاف نائباً للرئيس، وفيليب سليمان أميناً للسر، وسمير بديع فروح رئيساً للجنة التفتيش.

أصوات مغرضة

تقاطر الفلاحون إلى مكان انعقاد المؤتمر في المركز الثقايف بمدينة السقيلية حيث ينعد مؤتمرهم الانتخابي لتشكيل مجلس إدارة جديد لجمعيتهم. وبعد تلاوة التقارير المقدمة إلى المؤتمر، فصح المجال للمداخلات، حيث قام بعض المتحدثين من خلال مداخلاتهم بإضفاء جو من الملل والضجر في نفوس الحضور، وانزاح كلام أحدهم لينحرف إلى غايات لا تنفيد أحداً سواء، حيث قدم توضيحات مضللة وثناء ومديحاً مجانياً لإدارة الجمعية السابقة، متهجماً بحديثه على ما ورد في صحيفة قاسيون في العدد ٤٧٢ على لسان احد المتحدثين من الفلاحين في الندوة الزراعية التي بحث فيها الشيوعيون واقع المحاصيل الاستراتيجية وهموم الفلاحين في يوم ٢٠١٠\٩\٢٣، نافياً صحة ما ورد على لسان المتحدث دون أن يقدم ما يبرهن على صحة ادعائه، معتبراً أن قاسيون صحيفة تتخطى الحدود الوطنية، وأنها ذات طابع عالمي، رامياً من وراء ذلك إلى تحريض بعض الجهات على الجريدة، بهدف التغطية على فساد البعض ممن ينضون تحت جناحيه، وهذا إن يدل على

شيء فإنه يدل على إفلاس المتجني شعبياً، بعدما أفلس سياسياً، ويزعجه كثيراً أن الطرف الرابع في هذه الانتخابات كان يخوض حملته الانتخابية بدعم من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين تحت شعار العدالة لجميع الفلاحين، ومحاربة الهدر والفساد

وقد رد على المداخلة السابقة الرفيق فيليب سليمان حيث أكد أن جريدة قاسيون منبر وطني يحترمه الجميع، وهي عبر مسيرتها شكلت رافعة حقيقية للنهوض بالوطن، وأخذت على عاتقها محاربة الفساد بصدر رحب يتسع لجميع الآراء، ومن حق من يرى في الرد إنصافاً له أن يرد على ما نشر فيها، واعتبر أن القصة منتهية إذ أصبحت في عهدة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في حماه التي «ثقّ بما يصدر عنها بعد إجراء عملها».. وأكد على صحة ما ورد على السنة المتحدثين في تلك الندوة التي نشرت وقائعها صحيفة قاسيون..(وستنشر في أسفل المادة تتمة مهمة للمتحدثين آخرين كنا رأيناها في حينه كلاماً مكرراً!).

لقد اعتاد الفلاحون عند خوض انتخابات الجمعيات الفلاحية على شكل متخلف من ممارسة حقهم الانتخابي، كان يعتمد على الفوز بالتزكية لأعضاء مجلس الإدارة، وكثيراً ما يجري ذلك دون اكتمال النصاب القانوني، وان تيسر ذلك فتجرى الانتخابات على أساس الولاءات العائلية أو المصالح الشخصية والمحسوبية، استناداً على المكاسب الخاصة لهذا الطرف أو ذاك، إلا أن النقلة النوعية التي حدثت في خوض هذه المعركة الانتخابية هو اعتمادها على أسس جديدة وبعيدة عن الأشكال البالية، كونها اعتمدت على القوى السياسية في خوض هذه الانتخابات، وإحلال المصلحة العامة بدلاً من المصالح الشخصية الضيقة لهذا الطرف أو ذاك على أقل تقدير. هذا ما عملت عليه القائمة الرابحة في الانتخابات الأخيرة لجمعية فايز منصور الفلاحية، وهو ما مكنها من إحراز هذا النجاح، إلا أن ما عكر بهجة الفلاحين بفوز قائمتهم الانتخابية كاملة الادعاء الكيدي أمام القضاء، حيث أقدم رئيس الجمعية السابق بعد إعلان نتيجة الانتخابات بلحظات بالادعاء على رئيس الجمعية الجديد بدعوى التشهير به عبر وسيلة إعلامية.. فإلى ماذا يرمي من وراء هذا التصرف، إذا ما علمنا أن التشهير المزعوم قد مضى على نشره أكثر من شهر؟ فهل يعني توقيته شيئاً سوى العرقلة؟

ملاحظة: الشخص الذي تحدث متهجماً على صحيفة قاسيون هو الوزير السابق مخول أبو حامضة، وقد خاض الانتخابات ضد رفاقنا، الذين هزموه، ليس بصفته مرشحاً، وإنما بصفته مهندس الماكينة الانتخابية المنافسة...

تتمة من ندوة المحاصيل الاستراتيجية وهموم الفلاحين

حنا زينة: المخالفات التي حصلت أثناء جني محصول الشوندر كثيرة، فلماذا نسكت عنها؟ في حال سكوتنا نكون متواطئين مع رئيس الجمعية، فهناك الكثير من التعديات على حقوق الفلاحين، وقد حصل أحدهم وهو ليس عضواً في جمعية فايز منصور على قرض قيمته ١٢٥ ألف ل.س، وآخر استلم ٨٠ كيس سماد، أما بذار الشوندر فيوزع لبعض المحسوبين على هذه الجهة أو تلك على حسابنا، وهنا نسال: هل يحق لرئيس الجمعية أن يقوم باستتجار الأراضي ويسوق محصولها مقتطعا حصصنا من بطاقات الشوندر؟ وأخيراً، الفلاحون تحدثوا عن الكثير من المخالفات، فلماذا نسكت عن هذه المخالفات؟ ولماذا لا نحيلها إلى الرقابة والتفتيش كجهة مختصة؟ أعطوني الوثائق والجداول وأنا اتعهد بتقديهما إلى الرقابة المركزية.

بطرس العجي: أطلب التحقيق بما يخص بطاقات توزيع الشوندر، وخاصة التي حصل عليها فاروق القدور وطلال العبد الله، ومحاسبة من تعدى على الفلاحي، فلا يجوز أن تمر هذه المخالفات دون حساب، لأن من حصل عليها الحق الضرر بنا جميعاً.

ميخايل سليم نعمة: هناك من يسعى لفرض اثنين في إدارة الجمعية وإقصاء من يعملون لمصلحة الفلاحين، وجميعكم تعلمون أن خليل حداد هو من يقوم بكل الأعمال التي تصب في مصلحة الفلاحين، ويقوم بمساعدتهم لأنه الوحيد الذي يطالب بحقوقنا.. (متوجها بكلامه هذا إلى الحضور يسألهم إن كان هذا الكلام صحيح أم لا).. فكان الرد بإجماع الفلاحين وبصوت واحد موافقاً ومؤيداً..

فريد ديبوب: أثني على كل ما تقدم، وأوافق على المعلومات التي وردت في مداخلات من سبقوني، لأن عضو الإدارة خليل حداد الذي يعمل لمصالح هذه الجمعية وفلاحيها هو إنسان نظيف ويضحى في سبيل الآخرين، فذات مرة

كانت إحدى الجمعيات المجاورة واقعة تحت عجز ١,٥ مليون ليرة سورية، وعندما طلبت الرابطة الفلاحية اقتطاع هذا المبلغ كان هو من تصدى لهذا الموضوع ومنع الرابطة من تنفيذ ذلك.
عبد الله داؤود: أنا عضو جمعية منذ ٣٥ عاماً، ولا توجد قطعة أرض في الغاب إلا وأعرفها وأعرف المحصول الذي زرع فيها، فقد كان دوري في تسلسل الجداول للحصول على بطاقة توزيع شوندر هو ٤٥، ولم أستطع الحصول على بطاقة حتى ١٣ تموز، فتلف من محصولي ٢٠ طن شوندر، لذلك أحمل أعضاء إدارة الجمعية المسؤولية عن ما لحق بي من أضرار، وأشير إلى الفلاحين الذين لا يتحدثون إلا بعد فوات الأوان.. وهنا أسأل عن الأسمدة التي فقدت وتوزعت في جنح الظلام من استولى عليها؟ وأين ذهب؟ ولماذا لم تستدع الرقابة والتفتيش في حينه؟

رامز اليوسف: أنا فلاح في جمعية فايز منصور طلبت من رئيس الجمعية بطاقة شوندر لأنقذ محصولي الذي تلف، ولم أستطع الحصول على بطاقة، علماً أنه كان قد سبق لي أن سجلت دورا في الوحدة الإرشادية أنا وفلاح آخر في اللحظة نفسها، وقد حصل زميلي على بطاقتين وأنا لم أستطع الحصول على واحدة. وعند الاطلاع على الجداول رأيت أن دوري رقمه ٢٩٤ وزميلي رقم دوره ١٨٦. هذا تزوير واضح و(زعبرة).. ورغم مطالبتي بالحصول على بطاقة إنقاذ ولمرات عديدة، كان يأتيني الرد من رئيس الجمعية «كل الفلاحين يحتاجون إلى بطاقات إنقاذ».. فهل يعمل أن يورد أحدهم ١٧٠ طناً، وأنا لا أستطيع توزيع تلك محصولي؟.

فيليب سليمان: أنا شاب أعمل في الزراعة، ومن خلال ما سمعته منكم وبإصراركم على الحصول على حقمك كاملا غير منقوص، ارتفعت معنوياتي بعد طول إحباط جعلني أنوي بيع أرضي، وهأ أنا ذا أعدل عن بيعها، وأتمسك بالعمل فيها، وعلينا أن ننقل من حقل الشكوى إلى مجال الفعل. والسبيل إلى ذلك هو وجودنا في إدارة الجمعية كأعضاء فاعلين ومؤثرين لخدمة جميع الفلاحين دون تمييز، ليحصل كل فلاح على حقه كاملاً من مستلزمات الإنتاج. علينا أن نرص صفوفنا ونستعد بالتعاون مع الشرفاء والطيبين لتغيير واقع هذه الجمعية، وخاصة أننا على أبواب انتخاب إدارة جديدة لهذه الجمعية معتمدين على دعم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين. ■■

قطن الحسكة.. وقائع تستدعي دق ناقوس الخطر

على استمرار الفلاحين في زراعة أراضيهم، فزراعتنا أصبحت مهددة والواقع مأساوي حيث إن شجيرات القطن في كثير من الحقول فقدت كامل ثمارها، والقليل فقط من جوز القطن لم تتخره الدودة، وبالتأكيد لن يسلم جوز القطن المتبقي.
إن واقع الجفاف وتوقف الكثيرين عن زراعة محصول القطن وتدني الإنتاج بسبب الإصابة بدودة اللوز، انعكس على الواقع الاقتصادي المتردي أصلاً منذ سنوات في المحافظة، ودخل الناس في نفق مظلم تسوده البطالة والفساد والحاجة وتردي الوضع المعيشي.

فهل ظلت النتائج السلبية للإقلاع عن هذه الزراعة مرتبطة بالنتائج الاقتصادية والمادية المنعكسة على حالة الفرد والأسرة الفلاحة فقط، أم أن النتائج تجاوزت أكثر من ذلك من خلال ظاهرة انتشرت انتشاراً كبيراً في ريف وقرى المحافظة، وهي مسألة الهجرة التي يأمل الجميع أن تكون مؤقتة؟

هذه الظاهرة يراها البعض أنها غير واضحة المعالم حتى الآن، مع أن نسبة الأسر المهاجرة للعمل إلى بقية المحافظات والدول المجاورة لبنان وتركيا ناهيك عن الهجرة إلى أوروبا تقدر بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة من سكان بعض القرى والمدن في المحافظة.. هذه الهجرة تفنك بحال القرى، إذ أصبح لا مفر من السفر والهجرة سعياً إلى تأمين الرزق اليومي.

لقد بات الأمر من تأمين الملحة بمكان لا يسعنا إلا أن ننبّه إلى أهمية إيجاد خطط وبرامج من شأنها خدمة الاتجاه الصحيح، «لأن استقرار أي مجتمع يرتبط إلى حدٍ كبير بما يحمل من مقوّمات الحياة الأمانة المزدهرة اقتصادياً و اجتماعياً لكفالة الحد الأدنى المطلوب لحياة آمنة. بعيدة عن شبح الفقر، و آفة الإملاق»، وهذا يقتضي وقفة وطنية جادة ومسؤولة من الجميع بدراسة الوضع والوقوف عليه، وحسن تحليله والالتقاء في كل ذلك إلى حس وطني و أخلاقي، يأخذ بالدرجة الأولى الحاجة الوطنية العليا للمواطن لنعصمه من كارثة اقتصادية حقيقية، تستدعي جهداً وطنياً متكاملاً، وإدراكاً حقيقياً للمسؤولية ليعيش بكرامته، ولتحقيق أمانيه في حياة حرّة كريمة. ■■



بالحسكة سوى مكافحة ٢٠٠٠ هكتار من المساحة المصابة المزروعة بالقطن، وجرى تقديم عدد من المقترحات، منها دفع أجور النقل والعتالة واقتطاعها من فاتورة الفلاح، وعدم تحويل كميات الفلاحين إلى محالج المحافظات الأخرى.

وأضافت المصادر بأن الكارثة وقعت، وقيلها كانت كارثة الصدا الأصفّر، ولا ندري أي نوع من الأمراض والأفات ستصيب المحاصيل مستقبلاً؟ ونحن في هذه المحافظة لا نعرف غير الزراعة، ومحصول القطن هو المحصول الصيفي الرئيسي في الجزيرة، وللأسف فإن هذا الموسم في كافة المناطق صار تحت رحمة الديدان.. وأوضاع الفلاحين المادية معروفة، حيث أن أكثرهم يئن تحت وطأة الديون والفوائد التي تتجاوز نسبة ٧٥/٪ من رأس المال الحقيقي، مقابل وارد خلال موسمين متتاليين لا تغطي عائداته تكاليف الإنتاج الحقيقية.. وفي ظل هذا الواقع سنكون أمام عجز مادي، سيكون له تأثير مؤكّد

والتضامن الزراعي الذي لم تحل مشكلاته حتى الآن بين الفلاحين، إذ يتم أحياناً حجز مبالغ من إنتاج الفلاح البريء الذمة إلى المصرف الزراعي بدلاً من فلاح آخر مدين لهذا المصرف، والجميع يدرك تماماً أن خسارة أي مزارع للقطن من مساحة ٥٠ دونماً لا تقل عن مائتي ألف ليرة في هذا العام، فمن سيعوض هذا المزارع الخاسر؟

القطن هجر الأرض ونزل بيت الشعر

مصادر مطلعة في اتحاد الفلاحين قالت: إن حقول القطن تأثرت هذا العام بالديدان التي ظهرت على جوزة القطن مبكراً، حيث أن الحقول تغطي غالباً ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ كيلو غرام في السنوات الجيدة، ولكن إنتاج الموسم الحالي لا يتجاوز ١٠٠ كيلو غرام في الدونم الواحد، وهذا الإنتاج ضعيف جداً مقارنة بالسنوات الأخرى، ولم تستطع مديرية الزراعة

◀ **الحسكة - مراسل قاسيون**

انخفض عدد مزارعي القطن إلى النصف تقريباً، بعد أن أصبح الاستمرار في زراعته أمراً مستحيلاً، فالتكاليف العالية لليد العاملة والمحروقات أصبحت أضغافاً مضاعفة، مضافاً إلى ذلك تدني نسب الترخيص الزراعي للمساحات المسموح بزراعتها من القطن وهي ١٨ ٪، إضافة إلى تدني نسبة الإنتاج هذا العام رغم التقارير الصادرة من وزارة الزراعة ومديرياتها بوصف الحالة بالجيدة بداية الموسم، إلا أن الأمور انعكست، وتعددت الأسباب في تصريحات الجهات المعنية والموت واحد!! مع العلم أن مساحات محصول القطن المصابة بديدان اللوز الشوكية حسب تقرير مديرية زراعة الحسكة قد تجاوز ٩٠/ ٪ من إجمالي المساحة المزروعة، حيث أصابت ديدان اللوز الشوكية مساحة ٤٧/ ألف هكتار من إجمالي المساحة المزروعة البالغة ٥٢/ ألف هكتار، وهذا ما أدى إلى تدني الإنتاج بسبب التفتح القسري للجوزة بسبب وجود الديدان اللوزية، والمناخ الذي ساد المنطقة خلال الفترة الأولى من النمو، مما أدى إلى سقوط أجزاء ثمرية حكماً، وتخوف العديد من الفلاحين من عدم الحصول حتى على المصاريف التي تم صرفها من مستلزمات الزراعة من محروقات وبذار وأدوية. في حين قام العديد من الفلاحين ببيع مساحات من القطن المزروع للرعي وهجر القطن الأرض ونزل بيت الشعر بسبب الإصابات الكبيرة في حقول القطن.

وفي الوقت الذي تصل فيه تكاليف حفر البئر وتجهيزه إلى أكثر من مليون ومائتي ألف ليرة سورية، فالأرباح الناتجة عن هذه المساحة لا تكفي لتسديد القروض المأخوذة من المصرف الزراعي لحفر البئر فقط، وهناك ما سمي بالتكافل

لم يبق سوى لفافة التبغ والمنديل الورقي حتى نقضي على التلوث البيئي

اليابيع والأنهار والجداول التي كانت تقمر ترابك الحبيب، راوية أشجارك وزهورك ورباحينك ويساطك الأخضر؟ بعد هذه التساؤلات اسمحو لي أن أجيب عنها وأقول بصوت مرتفع نحن المسؤولون عن كل ما حدث لدمشق من ضباب دخاني وهواء ملوث تعدى المعايير العالمية، وزيادة الأمراض وخاصة جهاز التنفس وأمراض السرطان والقلب وانهايار الأعصاب وضيق الصدر، والتهابات الجهاز التنفسي الناتج عن التلوث بالعوالق الناجمة عن دخان وعوادم السيارات والأنشطة الصناعية غير المجهزة بتقنيات وتجهيزات حديثة للحفاظ على البيئة ولتحسين الوضع البيئي، يجب العمل على تحسين مواصفات المازوت والبنزين في مواصفاته العالمية كما يجب أن تنتقل إلى الوقود الغازي في النقل وتطوير نظم المرور والاعتماد على النقل الجماعي مكان الأنظمة الفردية الحالية كما نشاهد اليوم زحام السيارات في مدينة دمشق إضافة إلى المصانع ومحطات إنتاج الطاقة ومصانع الإسمنت والأسمدة التي تساهم مساهمة كبيرة في زيادة العوالق الجوية والملوثات الهوائية الصلبة بنسبة كبيرة، وهي التي تسبب بتلوث المياه والتربة الزراعية، فلماذا لم تهتم الجهات المسؤولة والمعنبة بدراسات سريعة لمعالجة هذا الأمر لتأمين مياه الشرب والهواء النقي والحفاظ على البيئة من التلوث المرعب؟ نعم كلنا مع النظافة والحفاظ على الصحة العامة، لكن متى؟ عندما نحقق البنية التحتية الصحيحة ونقل للمواطن أو من دون أن نقول له، سوف يرتدع تلقائياً ولا يرمي أعقاب السجائر وورق النشاف وأكياس الفضلات في الشارع، لأن الشارع أصبح مرآة يتفاخر به كل مواطن.

نأمل أن يصدر القانون لمصلحة المواطن بالدرجة الأولى، لا أن تصدر القوانين بشكل عشوائي وتطبيقها إلزامي والبنية التحتية غير مؤهلة لذلك. كما نأمل لو لمرة واحدة طرح مثل هذا القانون على الرأي العام لوضع الملاحظات التي تهّم كل مواطن، بما يتناسب مع الوضع العام للبلد . ■■

◀ **تيسير مخول**

هذا ما صرحت به وزيرة الدولة لشؤون البيئة أثناء إطلاقها حملة النظافة التي تتم المحافظات، فهل أصبحت سورية كاملة مكملة من ناحية القضاء على التلوث البيئي؟ ولا ينقصها شيء سوى عدم رمي عقب السيارة وورقة المنديل؟ لا يجب إصدار قوانين ومراسيم وتعاميم قبل أن نحقق الأرضية المناسبة لنجاحها، ولا تبقى حبراً على ورق من دون أن نحقق النجاح.

العقوبات والغرامات قادمة، ولكن هذه المرة ستتضاعف قيمة المخالفات التي نص عليها قانون النظافة، أي أن رمي الأوساخ مثلاً من السيارة بما فيها لفافة التبغ أو حتى المنديل الورقي مخالفته ٢٠٠٠ ل.س وهذه الغرامة قد تتضاعف قريباً.

لماذا لا يطلق مشروع أكياس لنفايات السيارات ويكون إلزامياً ومراقباً كما هو حال مراقبة السرعة وحزام الأمان؟

قبل أن نحاسب ونفرض العقوبات والغرامات على المواطن من أجل النظافة والحفاظ على البيئة يجب على الجهات المعنية أن تسعى لبناء البنية التحتية بشكل سريع وتقدم كل الوسائل المتعلقة بالصحة والسلامة العامة من شوارع نظيفة خالية من الحفر والمطبات وغرف التفتيش المكشوفة وأكوام الأتربة ومخلفات الأنقاض وأكياس القمامة المتناثرة حول الحاويات المكشوفة والمكسرة، والتي تبتعث منها الروائح الكريهة التي لا تطاق، إضافة إلى الذباب والحشرات والقوارض من داخلها وحولها .

قبل أن نحاسب، ونفرض العقوبات والغرامات من أجل الحفاظ على البيئة والنظافة، على المسؤولين أن يرفعوا رؤوسهم إلى الأعلى وينظروا إلى سماء مدينة دمشق ليشاهدوا غمامتها السوداء التي تغطي سماءها، أين هي السماء الصافية المعروفة بلونها الأزرق التي كانت تشبه عيون الصبايا؟ وأين الحزام الأخضر الذي كان يلف محيطها من كل الاتجاهات؟ أين أنت يا شام أسألك أين ■■

التلوث فأس أوقفوه قبل أن يصيب الرأس



السود فيها وخصوصا السطحية وتلك التي يستفاد من مياهها للشرب. والناظر إلى مياه نهر العاصي في حماة سي شاهد مياه كالحة بلون أخضر غامق، وهذا ينطبق على ابن دمشق البار نهر بردى الذي لا يضم بين ضفتيه، وللأسف، سوى مياه آسنة سوداء كالحة.

وعلى الرغم من المعاناة الشديدة جداً من الجفاف الذي نرزع تحت وطأته عاجزين عجزاً تاماً عن حل معضلته التي لا مفر منها إلا إذا بكت السماء فقط، فإننا رغم كل ذلك نقوم بتلوث مياهنا الجوفية بقصد ودون قصد .

أخيراً لا بد لنا من أن نشير إلى أنه على الرغم من سن بعض القوانين لحماية بيئة الوطن على أساس أن الإنسان هو الغاية، والوعي البيئي بداية الإصلاح، ولكن هل سن القوانين فقط أمر كاف لإزالة هذا الحجم الهائل من التلوث البيئي، فإذا كان الإنسان هو الغاية فإنه الوسيلة أيضا بمعنى أنه لا بد بعد سن القانون من القيام بتنفيذ فعلي جدي له، ووحده الإنسان هو القادر على ترميم بيئته والحفاظ عليها، إن الفأس في طريقه ليصيب الرأس، وعندها لا فائدة ترجى لوقف التدهور البيئي، أوقفوا الفأس قبل أن يصيب الرأس والإ(على نفسها جنت براقش).

■■

الهواء، كانت الغوطة رثة دمشق، مخلفات صناعية ومنزلية ومياه ملوثة بالنترات والمتمم الأسمدة، ولعروس الشام حكاية طويلة حزينة ومؤلمة بدأت بتجاوزات ومخالفات وتعديات، وانتهت بنزع ثوبها الأخضر وتجريدها من لقب رثة دمشق!!

حلب الشهباء عاصمة للتلوث، الصناعة رهان والبيئة خراب ومحطات المعالجة في خبر كان، سرطانات متزايدة ومياه ملوثة والمصالح والمال فوق كل اعتبار، مناطق موبوءة وكيمويات سامة وشكاوى مستمرة والمعالجات معدومة، دباغات الشيخ سعيد يحلب مصدر للأبوثة والأمراض، روائح وغازات وغبار والمواطن يدفع الثمن!

إدلب خلطة من التلوث والإهمال والتطnish، خضراوات تروى بالصرف الصحي ومحطات المعالجة تغيب عن الصناعات العامة والخاصة. ولن ننسى بأن التلوث أصاب باقي المحافظات التي لم تأت العناوين على ذكرها وهي درعا والسويداء والقنيطرة وحماة - ريف دمشق والمضحك المبكي أن مشروع الصرف الصحي الذي تم إنشاؤه في دمشق لمعالجة مياه الصرف الصحي فيها هو نفسه السبب الرئيسي، وربما الوحيد، الذي أدى وما يزال إلى تلوث المياه الجوفية الواقعة تحت مسار المياه المعالجة في عدرا والمعدة لاستخدامها في ري الأراضي الزراعية، وأما عن درعا والسويداء فإن المعلومات الواردة عن هاتين المحافظتين تشير إلى تلوث حاصل في أغلب

◀ **ستيركوه ميقرى**

تم التعاقد لإنشاء خليتين لمعالجة النفايات بحماة بـ١٤ مليون ليرة سورية، وذلك من أجل تجنب تأثيرها السلبي على البيئة والحد من التلوث البصري. وهذا النوع من التلوث هو أقلها ضرراً، فماداً عن التلوث البيئي الذي أصاب البنية التحتية لسورية بأضرار قد يلزمنا عشرات السنين من أجل إزالته ومعالجة تأثيراته السلبية، ليس من ناحية التلوث البصري فقط بل والبيولوجي بالنسبة للأرض والمياه الجوفية والتربة والزراعة، والتلوث الصحي بالنسبة للبشر الذين يعيشون وسط هذا التلوث الهائل، وما زال مستمرا دون أن نفكر بشكل جدي لإزالته وإرجاع الأمور إلى نصابها .

ولإعطاء صورة حقيقية عن حجم التلوث البيئي غير المسبوق في سورية يكفي أن نراجع بعض عناوين الصحف، مثل:

دمار شامل للبيئة السورية، حمص بؤرة للتلوث البيئي، شركة الأسمدة تعترف بالانبعاثات وتشير إلى جهات أخرى ملوثة، وماداً بقي من الحسكة لم يلوث؟! المياه تشكو والصرف الصحي مصيبة والأوكسجين ملوث ونفايات لا تنتهي.

التلوث استوطن الرقة مسبباً السرطانات والإعاقات والتشوهات الولادية، مصبات سبعة للصرف الصحي تلقي سمومها في الفرات، دير الزور تصب ملوثاتها في فراتها، صيد جائر ونفايات وتربة ملوثة، وخضراوات تسقى بالصرف الصحي، معمل الورق يرمي زبئقه فيدمر الأعصاب ويقتل خلايا الإنسان.

طرطوس تسبح في بحر التلوث فهاؤها ملوث وأهلها تحت المقلصة، كارثة اسمها معمل أسمنت طرطوس، يعمي الميون ويقتل الأشجار ويصيب الإنسان في صدره وربته وقلبه.

انتهاك لعذرية عروس الساحل، بحر يستغيث وغابات تحترق وصرف صحي يلوث المياه ويسرح في الوديان، نهر الكبير الشمالي تعديات وسموم قاتلة وأسماكها تباع في دمشق، الصرف الزراعي يهدد المياه السطحية والجوفية، نهر الكبير الشمالي كارثة بيئية تنتظر الحل.

حاضرة الأمويين في عين الإحصار: اختناقات مروورية ومرائب غائبة وصناعات ملوثة والحدائق تستغيث، انتهبوا: دمشق الأولى بالغبار، أذيات دماغية وعصبية وقلوب أتعبها المرض والمتهم

بهذا وحده يمكن لدير الزور أن تسعد بالنظافة



◀ **زهير مشعان**

في خطوة ايجابية- وإن جاءت متأخراً جدا- دعت محافظة دير الزور مؤخراً إلى ندوة في مبنى المحافظة لمناقشة واقع النظافة ونشر الوعي الصحي في المدينة، دعي إليها العديد من الجهات الرسمية وبعض العاملين فيها من ذوي العلاقة مع الاعلام الرسمي فقط، إضافة إلى بعض الفعاليات الدينية والتربوية ويحضور رئيس مجلس المدينة.. وقد أفاد العديد ممن حضروا الندوة أنهم ذهبوا إليها وكانوا يجهلون هدفها وفحواها...؟

وقد تابعت «قاسيون» الندوة من خلال من حضروا لأنها ليست من الإعلام الرسمي بطبيعة الحال.. ووفقاً للحاضرين فقد تحدث المحافظ بايجابية وشدد على المحاسبة والإبلاغ عن المخالفين حتى ولو في أوساط المعلمين المدخنين، وأبدى استعدادة للمتابعة وتوفير ما يلزم..! لكن المناقشات لم تخرج عن إطار الشكلية والوعظ كما في الخطابات.. ولم تكن هناك خطة وتصور واضح وخطوات عملية منهجية وتنفيذية تسعى لتحقيق الهدف المنشود لأن أغلب القضايا والمشاكل تجري محاولات حلها كالعادة بقرارات آنية ومرتجلة، ما يجعل أغلب الجهود تذهب سدى ناهيك عن الخسائر المادية والنهب والفساد من أعلى المستويات إلى أدناها الذي يعيق التنفيذ .

لا شك أن قضية النظافة تدرج في إطار المحافظة على الصحة العامة ولا نبالغ إذا قلنا إن قضية النظافة مسؤولية الجهات الرسمية بالدرجة الأولى التي ليس عليها أن تقوم بذلك وحسب، بل أن ترسخ الوعي المجتمعي لتوفير الأموال والجهد ولتحقيق

إغلاق نصف محلات عامودا لمصلحة تسليف القامشلي

◀ **الحسكة - جمعة خزيم**

بلغت نسبة المحلات التي تم تشميعها بالشمع الأحمر في مدينة عامودا لمصلحة مصرف التسليف الشعبي بالقامشلي أكثر من نصف عدد المحلات الموجودة في المدينة، وذلك لعدم قيام أغلب أصحابها بدفع الأقساط والستندات المترتبة عليهم، وهذا يعني أن هناك خللاً ما في كيفية التعامل مع المستقرض من خلال عدم توفر الشروط المناسبة، وغياب الرقابة.

ويجب السؤال عن أسباب عدم الدفع، هل هي بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تردت بشدة مؤخراً، أم أن هناك خللاً ما - كما أسلفنا سابقاً- في آلية العمل وإعطاء القروض لغير غرضها المناسب، أو ثمة أمور أخرى لا نعرف عنها شيئاً؟

وكمثال على أخطاء الإقراض، فقد تم إعطاء مبلغ /٩٠٠/ ألف ليرة سورية لحل لا تتجاوز قيمته البيعية في مدينة عامودا أكثر من /١٥٠/ الف ليرة سورية، والمحل بالأساس مغلق، وهو عبارة عن مستودعات في شارع فرعي لم يفتح إلا لغرض الحصول على القرض والكشف، وتم إغلاقه مباشرة، حيث مازال مغلقاً حتى الآن.

والسؤال، كيف سيتمكن مانح هذا القرض من دفع المبلغ المشكوك في أمره في مصرف التسليف الشعبي بالحسكة، فقد تعاقب على إدارة المصرف فرع الحسكة الإنتاجي في السنوات الثلاث الأخيرة ثلاثة مديرين، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يخرجوا الزير من البير، فبقيت الديون على حالها دون تسوية، والتقايرير التفتيشية لم تظهر إلى النور رغم مضي أكثر من سنة من مباشرتها لعملها بخصوص القروض الوهمية والاختلاسات في دفاتر التوفير التي تجاوزت حسب مصدر مطلع /٢٠٠٠/ دفتر، على الرغم من صدور قرار بكف اليد لأكثر من نصف العاملين. ويصطدم كل مراجع للمصرف بخصوص أقساط مسددة من قبلهم، بأن كشوفات التسديد غير موجودة، ورد المدير المكلف للمواطنين أصحاب الدفاتر يكون دائماً بأنه ما عليكم إلا الشكوى على المصرف لهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، والهيئة مستمرة في البحث عن الخلل، ولا جواب لدينا إلى أن تظهر جوانب الموضوع كافة. ■■

مطببات

ملامح عادية جداً

ببساطة لاذ القاتل بالفرار، العبارة القاسية المجرمة، والضحايا أطفال وعجزة ونساء، الأكثر قسوة أن يحمل القاتل ضحيته إلى باب المشفى ثم يولي الأذبار في حالة إنسانية استثنائية مشوهة.

كأننا ذهبنا إلى حياة لا تشبهنا، وما يربطنا مجرد كوننا شركاء في العبور من شارع واحد، وركاب سفر قصير، ومجرد مرضى ننتظر مع الألم وحده أمام أبواب العيادات الداخلية والخارجية، وجوهنا الجامدة دون ملامح تحيلنا إلى ملصق كبير تختلط به الألوان فقط، مجرد كائنات تتقاسم الهواء، وتعباً خزانات الماء لتغسل وتستنجم، ولا عشب يجمعنا بندها الصباحي، وبرودته الأسرة.

رئيس الحكومة يعني مدير مشفى جراحة القلب على خلفية المعقّمات الحارقة، مياه نار لتقييم جروح قلوبنا، شركات تلهث وراء الريح فقط، ونحن مجرد فئران لا تستحق التجربة. (نور) ابنة السنوات الأربع يصدهما سائق دراجة ليدخلها في سبات قد لا تعود منه، طفلة في التاسعة جثة زرقاء مفتصة من قاتل شبق، الطفلة المرمية عارية ومتهكّة من رحمها، وعلامات احتراق السجائر الملتاة تجعل من رائحة اللحم المشوي نداء استغاثة.

تقرير محلي يعدد المتصنّبات هنا، ١٣٠٠ مفتصة أغلبهن دون الثامنة عشرة ذبحن على أنفاس المخدرين بالحبوب والضياح، في الوقت نفسه تتكاثر الجمعيات المدافعة عن الشرف، والداعية إلى وصفة اجتماعية تتصف المرأة وتحميها.

قتلى في مشاجرة جماعية، حوادث سير مجنونة لا تخلف جرحى، وحملة لمطاردة متعاطي الحبوب المهدّنة، وصيادلة يبيعون المراهقين أدوية مهدّنة ومثيرة، وزعران أمام مدارس البنات يرجمون السكينة بالفاظ تحذر البراة.

ترتفع أسعار البندورة، والألبسة قبل العيد، والسماء تتعاطف مع منتظري الدعم المازوتي، ونقاشات حكومية حول ملف الزراعة، ودعم التصدير على حساب المستهلك، ووجود زيادة حكومية مرتقبة على الرواتب، وأيهما أولى بالرعاية فرص العمل أم الدعم، التامين والسياحة والعقارات أم الزراعة، زيادة رقعة الأرض المزروعة أم الإنتاج، ما أنجزته الخطة الخمسية العاشرة أم ما جنبتنا من كوارث، الخطة الحادية عشرة وخصص التعليم والثقافة المنخفضة أم حصة مهرجان السينما التي يتغنى بها مدير المؤسسة السينمائية التي لا تستطيع أن تلد سوى فيلم واحد.

هيفاء وهي ضيفة شرف مهرجان السينما، انسحبت من المهرجان، لم تتسحب من المهرجان، الفنانون السوريون خارج حفل الافتتاح، يتمررون أم كعادتهم يقدمون الضيف على الذات، فاديا خطاب نقيبة للفنانين، فاديا خطاب تنفي وتتحدث عن حصولها على أعلى الأصوات في انتخابات النقابة، مؤتمر صحفي يتحدث فيه (الأحمد) عن خسارته الشخصية، وإنجازاته السينمائية.

استقالات بالجملة ودون أسباب واضحة لأعضاء كبار في مجلس مدينة حلب، إعفاء أمين سر محافظة دمشق، محافظة ريف دمشق تغار من شقيقتها محافظة دمشق وتقطع طريق الغوطة من المليحة وحتى النشابية فقط من الثامنة صباحاً وحتى العاشرة ليلاً، ولعلوماتكم بعد الساعة الثامنة مساء لا يوجد مستخدمون لهذا الطريق سوى القلة الساهرة في متنزهات الخمائل والبهجة.

اتحاد العمال يتحدث عن ثالث المعوقات في أولها قانون العمل، وفي مقدمة معرقليه أصحاب العمل، وفي مقهى الهافانا تنفث بعض القيادات النقابية دخان أرجيلتها في جلسة ود مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

وزارة النقل تشارك في دعم أسطولها العام بأساطيل خاصة من الباصات، والأزمة تتفاقم، وزارة الكهرباء تفتتح عصر الكهرباء الخاصة، وزارة الأوقاف تبدأ باستثمار أبنيتها، وضع شركات عامة ومعامل كبرى في خانات البيع والاستثمار والشراكة.

العقارات إلى صعود، وشركات التطوير العقاري تقدم لنا الوصفات الملكية لبيوت ليست لنا، وخطط متوثبة ودائمة في الندوات والمحاضرات والتصريحات لخلع باب السكن العشوائى.

ثمة نحن هنا... في هذا الزحام الكبير مواطنون من الصنف (العادي) نبحث عن ملامحنا.

■ عبد الرزاق دياب

تناقض بين توجيهات وزارة الإدارة المحلية وتطبيقات محافظة حمص

فرض آتاوات غير قانونية على مواطني ريف حمص..



السكن. وبالنسبة للحرف الخدمية كيف سأنقل مغسل سيارات مثلاً أو كومجي إطارات أو محل تركيب للور إلى المنطقة الصناعية؟ فهل سأذهب كيلومترات كثيرة لأغسل السيارة أو تبديل إطار مثقوب؟ وإذا انكسر زجاج نافذتي فهل سأذهب إلى حسياء لتبديله؟! المهن والحرف التي ينطبق عليها القانون هي منشرة موبيليا مثلاً، أو محل تصويج سيارات، أو جاروشة أعلاف وغيرها، أما المهن البسيطة فقد أقر التعميم الأول للمحافظ أنها خدمية وتؤدي خدمات مباشرة للمواطن، وليس لها جدوى اقتصادية، ورأسمالها بسيط، فكيف فرض علينا في التعميم الثاني دفع مبلغ ١٥٠٠٠ ل.س؟ وعلى أي أساس؟»

غياب المستند القانوني

. مواطن آخر قال: «التعميم جاء من وزارة الإدارة المحلية لمحافظة حمص للترثت بنقل الصناعات حتى يتم تحديد المناطق الحرفية، وتجاوز المحافظ كل هذه التعليمات بتعميم ثان وساوى بين المرخص وغير المرخص بالإغلاق والختم بالشمع الأحمر، وفرض آتاوة ١٥٠٠٠ ل.س، بالأساس التراخيص كلها مؤقتة نظراً لعدم لحظ منطقة حرفية في المنطقة، وجاءت الشكوى الأولى لوزارة الإدارة المحلية بعد أن تم إغلاق المهن والحرف البسيطة بناء على قرار المحافظ، وطلبت الوزارة التريث لحين تجهيز المنطقة الحرفية القريبة من سكنهم، وفي القانون لا يجوز إغلاق محل الحرفة أو المهنة ونقله إلى المناطق الحرفية إذا لم تكن المحلات الجديدة في المناطق الحرفية مجهزة وكاملة بكل الخدمات من البنى التحتية والخدمية من ماء وكهرباء وطرفات، وهذا ضمن المرسوم وتعليماته التنفيذية».

مواطن آخر قال: «جاء إجراء فرض الرسم إجراءً ذاتياً ومزاجياً دون أي مستند قانوني ودون أي مبرر، مثله مثل الكثير من الضرائب التي تُفرض دون مبرر مثل فرض ١٠٠ ل.س إضافة إلى ٥٠٠ ل.س رسم الدخول إلى لبنان أسماها رسم محافظة حمص وهي لا تُدفع على معبر محافظة طرطوس، وفرض طابع رسم محافظة لتسجيل السيارات بقيمة ١٠٪ لصالح المحافظة، وهرب الكثيرون من مالكي السيارات وسجلوا سياراتهم في طرطوس أو دمشق، وأعرف شخصاً قال إن فرق التسجيل بين مرور دمشق وحمص حوالي ٦٠ ٧٠ ألف ل.س».

أحد المواطنين قال: «تم طلب جرد كافة المحلات الصناعية والحرفية ضمن نطاق البلدية، منها البرادات، الكومجية، مغاسل السيارات، حدادين، نجارين، تصليح أدوات منزلية، نحن نفهم أن محل الحدادة الكبير أو تصويج السيارات يمكن أن تسبب الفوضى والإزعاج ضمن المنطقة السكنية، ويجب نقلها إلى المنطقة الصناعية، ولكن ليس مبنى البراد الذي توضع فيه منتوجاتنا الزراعية، مع أن القانون ٣٦٨٠ يصنفه مستودعات للخرن والتبريد أقمنها تحت منازلنا، والرسوم ٢٦٨٠

يوجد جدوى اقتصادية لصاحب الحرفة أو المهنة من إقامة حرفته أو مهنته في حسياء، وأن مراكز أكثر البلديات والوحدات الإدارية تبعد مسافة كبيرة عن المدينة الصناعية بحسياء، ورأسمال هذه الحرف والصناعات صغير جداً ومحدود وقد لا يكفي لشراء مقسم في المدينة الصناعية، وبناء على موافقة المكتب التنفيذي على منح أصحاب المحلات الحرفية والصناعية مهلة للعمل بمحلاتهم ريثما يتم تجهيز المناطق الحرفية الخاصة بها، يطلب إليكم العمل على تنفيذ الآتي: أولاً: بالنسبة للمعامل والمنشآت الصناعية المرخصة داخل وخارج المخططات التنظيمية، التريث باتخاذ أي إجراء تجاهها لحين تجهيز المناطق الحرفية للمنشآت والمعامل والمحلات الصناعية. وثانياً: بالنسبة للمعامل والمنشآت والمحلات الصناعية القائمة والمستثمرة بدون ترخيص والمسموح بترخيصها خارج المدن الصناعية وضمن المناطق الحرفية إعطاء أصحابها مهلة للعمل لحين تجهيز المناطق الحرفية في مناطقكم، والطلب إليهم الانتقال إليها، على أن تحقق شروطاً تم ذكرها في التعميم، إضافة إلى دفع مبلغ /١٠٠٠٠٠/ ل.س عند بداية فتح المحل واحتساب المهلة، ومبلغ/٥٠٠٠٠/ ل.س بعد ستة أشهر توضع كإمانة في حسابكم تحسم من قيمة المقسم عند إعلان الاكتتاب على المقاسم الحرفية في المنطقة الحرفية عند تجهيزها.

ثم عاد محافظ حمص وأتبع هذا التعميم بالتعميم رقم ٣٣٠٣/ص/١٠/٥١٠ تاريخ ٢٨/٦/٢٠١٠ وأبرز فقراته أنه شملّ المعامل والمنشآت والمحلات الصناعية المرخصة داخل أو خارج المخططات التنظيمية بدفع مبلغ /١٥٠٠٠٠/ ل.س على دفعتين كسلفة من ثمن المقسم الذي سيخصص لصاحب المهنة مستقبلاً.

شكا لنا أصحاب المهن والحرف حول هذه الإجراءات والأضرار التي تكبدها جراًءها، وخاصة بعد ضم المحافظة لمستودعات الخزن والتبريد (البرادات التي تحوي مواسم التفاح أو الخوخ تحت المنازل) إلى دفع مبلغ الـ ١٥٠٠٠ ل.س، والاستعداد لنقلها إلى المناطق الحرفية عند تجهيزها، وهناك الكثير من الحرف والمهن الخدمية تم إغلاقها واشترط إعادة فتحها بدفع الـ ١٥٠٠٠ ل.س، علماً أنه يجوز ترخيص هذه المنشآت خارج المدن لصناعة.

تصريحات المتضررين

هناك بعض المهن التي تُصنّف تحت بند صناعات الصنف الثالث التي حددها المرسوم ٣٦٨٠ لعام ١٩٧٧ وتتضمن ١٣٤ مهنة وحرفة، وهي صناعات يمكن ترخيصها في المناطق السكنية، ولكن تم إغلاقها، وحول انعكاس هذه الإجراءات والضرائب على أصحاب المهن والحرف ومستودعات الخزن والتبريد كانت لنا اللقاءات التالية:

. أحد المواطنين قال: «التصنيف الثالث للمهن يحتوي كل أنواع المهن ويحدد الاستطاعات الكهربائية الصغيرة التي لا تؤثر إذا بقيت ضمن

يوسف البني

شكا لنا الكثيرون من مواطني محافظة ريف حمص، منطقة وادي النضارة، قيام محافظة حمص بقطع أرزاقهم وتشميع محلاتهم، وكانت قاسيون قد بعثت برسالة في عدد سابق إلى محافظ حمص لرفع الحصار عن لقمة عيش المهنيين والحرفيين الذين تم إغلاق محالهم بحجة ضرورة نقل صناعاتهم إلى المنطقة الصناعية في حسياء، وقلنا إن قطع الأزراق أصعب من قطع الأعناق، وكان قد وعد حينها بالسماح للمهنيين والحرفيين بمتابعة أعمالهم ريثما يتم تجهيز المناطق الحرفية القريبة من سكنهم، ولكن المشكلة مازالت قائمة، بل وزادت الضغوط بسبب التكاليف المالي الذي فرضه عليهم بقيمة /١٥٠٠٠٠/ ل.س على دفعتين دون مستند قانوني لهذا التكاليف ودون لزوم.

بداية الأزمة

بتاريخ ١٩/٤/٢٠٠٤ صدر عن رئيس مجلس الوزراء الكتاب رقم ٢٧٤/١٥ الذي يحوي البلاغ رقم ١٠ متضمناً الضوابط والأحكام النازمة لترخيص المنشآت بأنواعها كافة، خارج المخططات التنظيمية ومناطق الحماية والتوسع، وتصنيف المنشآت الخاضعة لأحكام هذا البلاغ (المنشآت الصناعية، المنشآت الزراعية والصناعية التي تعتمد على المنتجات الزراعية، المنشآت الخدمية). أقر البلاغ في فقرة: أولاً: المنشآت الصناعية: ترخيص الصنفين الأول والثاني المدرجة في الجدول الملحق بالمرسوم ٢٦٨٠ لعام ١٩٧٧ ضمن المناطق الصناعية المخصصة، وعند عدم وجود مدينة أو منطقة صناعية مخصصة لذلك يمنح الترخيص المؤقت خارج منطقة التوسع وخارج الأراضي المشجرة، وحدد الحالات التي يمكن فيها منح الترخيص المؤقت. وفي البند رقم ٥/ من فقرة: أولاً: المنشآت الصناعية: بالنسبة للمنشآت الصناعية التي يتعذر إقامتها في المدن الصناعية وتعتمد في عملها على مواد أولية منتجة محلياً أو مستخرجة من مكان طبيعي فيمكن الترخيص لها في موقع الإنتاج وفق أسس التقيد بالنظام العمراني. وحدد البلاغ رقم ١٠ أسس التعامل مع المنشآت القائمة قبل نفاذ البلاغ.

تمت إحالة بلاغ رئيس مجلس الوزراء إلى المحافظين عن طريق وزير الإدارة المحلية بالكتاب رقم ١٣٧٢/ي/٢٦١/د تاريخ ١٩/٤/٢٠٠٤، للإطلاع وتشكيل لجنة لتصنيف المهن والحرف المرخصة منها وغير المرخصة للعمل على ترخيصها أصولاً.

كيف تم تنفيذ البلاغ؟

قامت محافظة حمص في وقت سابق من هذا العام بإغلاق محال المهن والحرف غير المرخصة، والمشادة قبل صدور البلاغ رقم ١٠ لعام ٢٠٠٤، فكثر الشكاوى من المواطنين المتضررين إلى وزارة الإدارة المحلية، وتم توجيه كتاب من وزارة الإدارة المحلية إلى محافظة حمص للترثت باتخاذ أي إجراء لحين تجهيز المناطق الحرفية للمنشآت والمعامل. وصدر عن محافظ حمص التعميم رقم ٧٠١/و/١٠/٥١٠ تاريخ ٥/٥/٢٠١٠ إلى رؤساء الوحدات الإدارية والبلديات جاء فيه: «إشارة إلى كتاب وزارة الإدارة المحلية رقم ٥٣٢/ش/٨/د تاريخ ٢٢/٢/٢٠١٠ بخصوص الشكوى المقدمة من قبل أصحاب المحلات الحرفية غير المرخصة في قرى الوادي بشأن منحهم مهلة زمنية ريثما يتم تجهيز المنطقة الحرفية القريبة من سكنهم... ونتيجة الكثير من الطلبات التي تردنا لفتح هذه المحلات ويتعهد أصحابها بالالتزام بالانتقال إلى المنطقة الحرفية فور إحداثها، وكون المحلات الحرفية والمحلات الصناعية ذات الاستطاعات الصغيرة تقدم خدمات مباشرة إلى المواطنين ولا

المنشآت الصناعية التي يتعذر إقامتها في المدن الصناعية وتعتمد في عملها على مواد أولية منتجة محلياً أو مستخرجة من مكان طبيعي يمكن الترخيص لها في موقع الإنتاج وفق

أسس التقيد بالنظام العمراني

أقر التعميم الأول للمحافظ أن هذه المهن خدمية وتؤدي خدمات مباشرة للمواطن، وليس

لها جدوى اقتصادية، ورأسمالها بسيط، فكيف يفرض في التعميم الثاني دفع مبلغ ١٥٠.٠٠٠

ل.س؟ وعلى أي أساس؟

تحقيق العدد

وضعها في حالة الطوارئ والتعبئة تحت تصرف القوات المسلحة كمراكز إمداد، وحين استحصال الرخص للبراد كان من أهم الشروط الحصول على موافقة من إدارة التعبئة في وزارة الدفاع، وحضرت لجنة بقيادة ضباط وحملت مواقع البرادات على الخريطة العسكرية، وقالوا حرفياً هذا البراد في حالة الطوارئ والحرب يوضع مباشرة تحت تصرف وزارة الدفاع، ويعتبر مستودعاً عسكرياً، فهل يمكن نقل هذه المستودعات في منطقة حرفية واحدة وتجميعها كم منطقة هدف؟»

مليوناً ليرة لنقل البراد

. مواطن آخر قال: «القرار جاء بنقل المنشآت الحرفية إلى المنطقة الحرفية في حال إحداثها، وشملوا هذه الفقرة على كافة الحرف والصناعات، ولكن الخزن والتبريد ليس فيه تصنيع بل هو مستودع لحفظ المنتجات ضمن شروط محددة يجب أن يكون ضمن منطقة الإنتاج، ويجب أن تكون تحت الإشراف الأسري على مدار ٢٤ ساعة من قبل كل أفراد الأسرة، وحتى لو لم تكن المنطقة الحرفية بعيدة ١٠٠ كم عنا مثل حسياء، بل حتى لو كانت على بعد كيلومترات قليلة، في الحواش أو المزينة مثلاً، فهل سأضع حارساً وعاملاً ميكانيكياً وكهربائياً يناوب ليل نهار؟ البراد لا يعامل كمنشأة حرفية أو صناعية مثل صواج أو حداد أو نجار انتهى من الورشة أغلق محله وغادر، بينما في الأرض يعمل الرجل وزوجته وأولاده وكذلك في البراد، فرز التفاح يعمل به كل أفراد العائلة، وهذا موضوع يعتبر مثل حياكة الصوف مهنة منزلية يدوية وليست صناعة، علماً أن كل أصحاب البرادات استحصولوا على قروض لبنائها، ونقل البراد إلى حسياء يتطلب مليونين ليرة، ولكن مستعدون لترك الزراعة وهدم البرادات ولا يمكن نقلها من مكانها، فهل هذا مخطط لضرب مواسمنا أو تتركبنا للزراعة».

. ومواطن آخر قال: «استطاعة البراد أقل من ٤ كيلو واط ساعي أي محددة ضمن المرسوم ٢٦٨٠ من صناعات الصنف الثالث، والبرادات مرخصة على هذا الأساس ويقولون إنها منشأة صناعية، وله أيضاً سجلات تجارية. وهو فعلاً تجاري أكثر مما هو صناعي، وهو يستوعب المنتجات الزراعية في كل موسم على انفراد، فالتفاح في موسم التفاح لمدة ثلاثة إلى ستة أشهر، ثم الخوخ في موسم الخوخ، وهكذا، وليس هناك من عمليات تحويل على المنتجات من شكل إلى آخر كي تُعتبر عملية تصنيع، كعملية تصنيع الخل مثلاً التي يلزمها شروط معينة، وتلوث البيئة وتصدر روائح ويجب أن تكون خارج المناطق السكنية، بل في البراد تحدث عملية حفظ ضمن درجات حرارة محددة فقط، وأحياناً أضع في برادي من منتج جاري عشرة صناديق تفاح، وقد يطلب مني على حين غرة صندوقاً بسبب ضيوفه، فهل سأذهب ١٠٠ كم لأحضر له هذا الصندوق؟»

تساؤلات تنتظر الجواب والتحرك

● **هل يجوز تكليف أصحاب المنشآت الحرفية المرخصة والواردة تحت تصنيف صناعات الصنف الثالث وهي خفيفة وخدمية بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ل.س كسلفة من ثمن المقاسم التي قد تقام بعد عشرين عاماً؟**

● **هل تصنيف المحافظة للمهن والحرف يحل مكان المرسوم ٢٦٨٠ بحيث تلزم حتى المهن والحرف الخفيفة بالانتقال إلى المناطق الحرفية التي لم تلحظ حتى الآن على المخططات التنظيمية؟**

● **لماذا الانتفا من محافظة حمص على توجيهات وزارة الإدارة المحلية باختراع تكليف مالي مجحف دون مستند قانوني؟**

● **في التعميم الأول استثنى المحافظ الحرف والصناعات البسيطة المرخصة من التكاليف بدفع ١٥٠٠٠٠ ل. س، فاستناداً على ماذا عاد ليشملها في التعميم اللاحق مع الحرف غير المرخصة؟**

● **حتى الحرف القديمة غير المرخصة هي بحكم المرخصة، لأنها تسدد الرسوم البلدية والحرفية وهي قائمة حتى قبل صدور البلاغ رقم ١٠ لعام ٢٠٠٤.**

● **أخيراً هل يشتري الحرفيون البسطاء سمكاً في البحر؟ أين المناطق الحرفية وأين المقاسم التي سيستلمونها فيها؟ فهي لم يتم تحديدها على المخططات التنظيمية؟**

النموذج الاقتصادي المطلوب لسورية.. وللعرب جميعاً

وجعل التثقيب حكرا على العرب واستبعاد جميع الفرق الأجنبية حفاظاً على مواردنا من التلف والنهب والتزييف، ويتطلب ذلك إقامة جامعات حكومية متخصصة لدراسة الآثار والتثقيب والتحليل والترميم الخ. السياحة الثقافية مفيدة لنا، بيد أن سياحة المتعة مدمرة للبنى الاجتماعية مع ما تتضمنه من مخدرات وموبقات وإجرام. إن السياحة بصورتها الحالية استيراد وليست تصديرا. مخططات المنشآت السياحية وتجهيزاتها وفنيوها ومستلزماتها الجارية معظمها مستورد مثل رأس المال، وكذلك تذهب الأرباح للخارج، وهي فوق ذلك تحصل على تخفيضات ضريبية سخية.

تطوير القطاع الزراعي

ينبغي أن تكون لدينا وفرة في الإنتاج الزراعي والصناعي حتى نتمكن من الاستفادة من السياحة.. نحتاج إلى دولة قوية اقتصادياً تمول بإيراداتها السيادة من ضرائب دخل مرتفعة تصل إلى ٧٠٪ وإلى تعرفه جمركية مرتفعة تحقق إيرادات كبيرة وتحمي الصناعة الوطنية، وقطاعاً عاماً قوياً وقطاعاً خاصاً منتجاً في صناعات جديدة إلى جانب القطاع العام.

تبرر النظرية الرأسمالية أرباح القطاع الخاص بالمخاطرة والإبداع، فلماذا نرهله بتورثته القطاع العام بعد شله عن العمل؟ نستطيع بواسطة القطاع العام والخاص معاً معتمدين على خبراء عرب تشييد نسيج صناعي متطور عبر تقسيم عمل دولي جديد يعتمد على التكامل مع الأقطار العربية الأخرى ومع الدول الإسلامية وعبر تطوير القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وفائض لمساعدة الدول المنكوبة مثل باكستان وغيرها، هكذا بنت كل الدول نهضتها الاقتصادية بوسائلها الداخلية في كل القطاعات الاقتصادية.

ينبغي مساعدة القطاع الخاص على النمو بما يتطابق مع مصلحة الوطن، ودون أن يسيطر على الدولة والقرار السياسي، فمصلحة الوطن العليا بجماهيره الواسعة ينبغي أن تظل مصونة، فلا يستطيع الجياع لا الإنتاج الوفير، ولا الذود عن حياض الوطن بكفاءة عالية، وهذا ما يريده العدو الغربي الأمريكي الأوروبي الصهيوني عبر أساطيله وخبرائه من تجويع عامة الشعب وإفقاره، ليمهد الطريق لغزوه، فهل نمكنه من ذلك عبر الاستمرار في تطبيق النموذج الليبرالي؟. ■■



وماذا حل به؟ بعد تركه للقطاع الخاص! فعندما نتوقع أن يعود السوريون إلى ضوء الشموع وغيرها! لأن التعرفة الكهرباء سترتفع، وسترتفع كلفة الإنتاج بالنسبة لكل الشرائح، ومنها شركات القطاع الخاص أيضاً.

ولنتذكر أن شركات من الكيان الصهيوني اشترت نصف الشركات في الأردن التي خصصت منذ سنين خلت، علماً أن خصخصة الشركات والمؤسسات الحكومية تفريط بالأمن القومي العربي.

لماذا القضاء على القطاع العام إذا لم يكن ذلك استجابة لإملاءات العدو الامريالي(١5) الذي يحاول تدميرنا بشتى السبل العسكرية المباشرة أو عبر وصفات خبرائه في صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي وبيوت الخبرة الغربية، من خصخصة وإلغاء للجمارك، الذي نجم عنه القضاء ليس على الكثير من الصناعات القائمة وحسب، بل وتقويت الفرصة على إقامة صناعات جديدة في المستقبل سواء أكانت قطاعا عاماً أو خاصاً، لأننا حرمانها من الحماية الجمركية، ومن الدعم ومن القروض الميسرة، ولأن السياسة الاقتصادية التي يتبعها الفريق الاقتصادي تستجيب لوصفة صندوق النقد الدولي المدمرة للاقتصاد بجعل السياحة المشروع الاستثماري رقم واحد وليس الزراعة أو الصناعة.

لدينا موارد سياحية طيبة، وليست لدينا خدمات سياحية متطورة بعد، لذا ينبغي تطوير شبكة الخطوط الحديدية وجعلها تسير بسرعات عصرية مثل باقي الدول المتطورة سياحياً ونقلياً بين ٣٠٠-٥٠٠ كم/ساعة، كما ينبغي الاستثمار في اقتصاد الثقافة بكل فروعها خاصة حراسة المناطق الأثرية

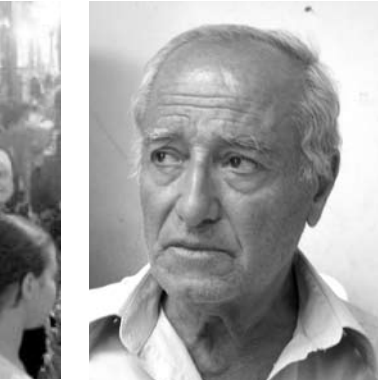
في الاستثمارات لمواجهة الكارثة الاقتصادية، التي نجمت عن اقتصاد السوق المنفلت من القيود.. تجلت الأزمة المالية في القطاع المصرفي والأزمة الاقتصادية البنوية قادمة! لقد عادوا في الغرب إلى قراءة كينز وماركس الذي أحرقوا كتبه منذ عقود خلت، ومن جهة أخرى يجب أن ننتبه أنه قد انهار المفهوم السوفيتي السابق للاشتراكية، وليس الاشتراكية!

يحتاج القطر إلى استثمارات ضخمة ليحل مشكلة البطالة البنوية، وليطور القطاعات السليعية من زراعة وصناعة وتشديد، كما يجب أن نحلي مياه البحر، ونجعل الزراعة كلها مروية، كما ينبغي أن نرفع الرواتب ليصبح أجر المشتغل بما لا يقل عن ٥٠ ألف ل.س شهريا، لنوفر حياة كريمة لجميع المواطنين، لكن ما نشهده اليوم هو أن القطاع الخاص ليس معنياً برفع الرواتب والأجور، بل يريد خفضها على الدوام، لأنه لم تتشكل عندنا رأسمالية وطنية رشيدة، فيجب أن ترفع الأجور والرواتب بشكل مستمر لتحريك الطلب الكلي وتفعيله.

وينبغي أن تنفق أكثر من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي على البحث العلمي، الذي هو أساس وبوصلة التطور الاقتصادي، وينبغي أن تطور التعليم ونبقي عليه مجانياً وحكومياً في كل مراحل، فالاستثمار في رأس المال البشري هو نقطة الانطلاق سواء التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.

القطاع العام أولاً

لن يتطور الاقتصاد دون قطاع عام قوي يكون محرك التنمية الاقتصادية، فهل نستطيع أن نتخيل كيف سيكون عليه الوضع عند خصخصة الكهرباء مثلاً؟! خصوصاً عندما مقارنته بقطاع السكن،



نريد اقتصاداً مقاوماً

سنظل حتى تحقيق أهدافنا الوحدية والتجربية في حالة حرب مع الغرب المستعمر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فعندما اجتاح الغزاة الأطلسيون عام ٢٠٠٣ العراق الشقيق وعاثوا فيه فساداً وتدميراً وقتلاً، أعلن مجرم الحرب بوش مخاطباً سورية: «لقد أصبحنا جيرانا».. لذلك ينبغي انطلاقاً من واقعنا الاقتصادي أن نعد اقتصاد حرب، اقتصاد مقاومة، ونركز في خططنا الإنتاجية على الضروريات وليس الكماليات. لننتعظ من حليفتنا الإستراتيجية وجارتنا المسلمة إيران كيف طورت صناعاتها من وسائل نقل وأسلحة، وشيدت منشآت الطاقة النووية، انطلاقاً من أنها مثلنا مهددة بالغزو دائماً، ونحن لا نزال نرى في سورية «قلب العروبة النابض»، وهذا يتطلب منا أن نحشد مواردنا البشرية والاقتصادية للمعارك الحالية والمستقبلية. ينبغي أن نحشد مدخراتنا المحلية ونستثمرها، وينبغي توفير موارد محلية وفيرة لهذا الغرض، لا أن نستجدي رأس المال الأجنبي! نحن نواجه معركة التحرير، ومعركة البناء الاقتصادي معاً ولا انقسام بينهما.

إن النموذج الليبرالي الذي ينحاه الفريق الاقتصادي يتعارض كلياً مع مصلحة البلاد.. فكيف لنا أن نترك حجم ونوع استثماراتنا لميول المستثمرين المحليين والأجانب خاصة كما تقترح النظرية الرأسمالية؟

لقد سقط النموذج الليبرالي في الغرب، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وانهار اقتصاد السوق، وعادت الدولة الرأسمالية تتدخل بقوة بعملية توزيع الدعم، وبالتدخل بالسياسة الاقتصادية لتوجيه دفعة الاقتصاد، وضخ آلاف المليارات من الدولارات

مؤشرات التنمية البشرية بتراجع في سورية رغم زيادة حصة الفرد!



حسان منجه

أكد تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٠ تراجع سورية إلى المرتبة ١١١ عالمياً ضمن القائمة التي شملت ١٦٩ دولة، بينما جاءت في المرتبة ١١ عربياً من أصل ١٧ دولة شملها التقرير، وذلك قياساً بـ١٠٧ الترتيب العالمي السابق لسورية في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٩ الذي شمل حينها نحو ١٨٠ دولة في العالم، لكن القضية لا تتوقف بالتأكيد عند تراجع سورية هذه المراتب الأربع في دليل التنمية فقط، والتي قد يعتبرها البعض ليست قضية كبرى يتطلب التوقف عندها، فالمشكلة هي في المؤشرات التي يتحدد على أساسها مؤشر التنمية البشرية، والتي تراجعت، وأدى تراجعها أو عدم تقدمها بالشكل المناسب – قياساً بتطور باقي دول العالم – لتراجع الترتيب العالمي لسورية ضمن تقرير التنمية البشرية.

مؤشر التنمية البشرية الذي يتحدد على أساسه الترتيب العالمي لهذه الدولة أو تلك، يشمل عدداً من المؤشرات الجزئية ومن أهمها، حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حجم إنفاق الدولة على كل من الصحة والتعليم، مؤشر عدالة توزيع الدخل (معامل جيني)، مؤشر ارتفاع الأسعار، وحجم الدين العام... وغيرها من المؤشرات الأخرى المؤثرة في الترتيب الكلي، وبالتالي فإن تراجع سورية في الترتيب العام يعني تراجع عدة أو جميع المؤشرات السابقة التي تمس بشكل مباشر حياة المواطن السوري ومستوى معيشته..

ماذا يقول التقرير الدولي؟

أشار تقرير التنمية البشرية الأخير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في سورية يبلغ نحو ٥٥ مليار دولار الذي يساوي ٩٤ مليار دولار عند معادلة هذا الناتج المحلي بالقوة الشرائية للدولار، وتصل حصة الفرد النظامية (قبل معادلتها بالدولار) من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٧٦٩ دولار، بينما تصل حصة الفرد مقارنة بالناتج المعدل ٤٧٦٠ دولار.

وأكد التقرير أن نسبة العمل النظامي في سورية تقدر به، ٥٧٪ من مجموع العاملين، مقارنة به، ٤٢٪ للعمل غير المستقر، مشيراً إلى أن نسبة العاملين بلغ نحو ٤٦,٦٪ في العام ١٩٩١ قياساً إلى مجموع سكان سورية، بينما قدرت هذه النسبة بنحو ٤٤,٨٪ في العام ٢٠٠٨.

وأوضح التقرير أن متوسط تغير أسعار المستهلك بلغ نحو ٥,٩٪ وذلك بين العام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨.

أما بالنسبة لحجم إنفاق الدول على الصحة مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي، فقد أتت كل من سورية والأردن في المرتبة السابعة والثامنة عربياً بنسبة إنفاق على الصحة ٤,٩٪، بينما

لم تتجاوز نسبة الإنفاق على التعليم ١,٦٪ في سورية، وذلك مقابل ١,٥٪ نسبة الإنفاق اليمني على الصحة، و١,٢٪ نسبة إنفاق السودان على الصحة قياساً بالناتج المحلي الإجمالي، وللتين حلتا في آخر القائمة العربية بنسبة الإنفاق على التعليم.

المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية بين العام ١٩٩٠ – ٢٠١٠

الترتيب	الدولة	معدل نمو دليل التنمية البشرية بين ١٩٩٠ – ٢٠١٠
١	السودان	١,٤٧٪
٢	تونس	١,٣٠٪
٣	الجزائر	١,١٦٪
٤	السعودية	٠,٩٦٪
٥	الأردن	٠,٩٤٪
٦	الإمارات	٠,٨١٪
٧	ليبيا	٠,٧٩٪
٨	البحرين	٠,٧٢٪
٩	سورية	٠,٦٣٪

تراجع الإنفاق على الصحة والتعليم

وفق تقرير التنمية البشرية للعام الماضي، كان متوسط تغير الأسعار بحدود ٤,١٪ بين الأعوام ١٩٩٠ – ٢٠٠٧، بينما بلغ هذا المتوسط نحو ٣,٩٪ بين الأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧، وذلك بحسب تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٨.

حسب تقرير التنمية البشرية للعام الماضي، وصل متوسط الإنفاق العام على التعليم إلى ٣,٩٪ من الناتج المحلي السوري في العام ١٩٩١، وفي المقابل، بلغت حصة الإنفاق الحكومي على الصحة ٢٤٥ دولاراً للفرد الواحد بعد تعادل الناتج المحلي بالدولار في العام ٢٠٠٤، وهذا يؤكد – بالأرقام – تراجع اهتمام وإنفاق الحكومة السورية بمعظم مؤشرات التنمية البشرية، والناتج عن تدني معدل نمو دليل التنمية الذي يتجاوز ٠,٥٪ بقليل، بالإضافة إلى تراجع حجم الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم، على الرغم من الزيادة الاسمية لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يطرح التساؤل الأساسي حول مدى أهمية هذه الزيادة الشكلية في حصة الفرد من الناتج المحلي ما دامت باقي مؤشرات التنمية البشرية في تراجع واضح!.

استنتاجات

مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

● تدني نسبة الإنفاق على التعليم بنحو ٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سورية بين العام ١٩٩١ – ٢٠٠٨، وهذا يعني تدني الاهتمام بالتعليم ونوعيته، خصوصاً وأن سورية حلت في المرتبة ١٥ عربياً بالإنفاق على التعليم.

عن اللقاء اليساري العربي في بيروت

قدرة اليسار على الفعل مرتبطة بقدرته على تجاوز أزمته.. لنتفائل!

علي غريب*

تنشر بشكل متزامن مع الشقيقة «النداء»

يسجّل للحزب الشيوعي اللبناني في إطار نشاطاته في الذكرى ٨٦ لتأسيس الحزب، دعوته لعقد اللقاء لليسار العربي كما تقدر الاستجابة المسؤولة من أحزاب وتنظيمات يسارية رأت في الدعوة حاجة عربية واقليمية لمواجهة التحديات التي تتعرض لها المنطقة العربية بأسرها. حيث يشكل البعد العربي في برنامج اليسار العربي أهمية مضاعفة اليوم فالمشروع الأمريكي الاستراتيجي ينظر الى المنطقة ككل متكامل. لكنني أستعجل بعض الملاحظات من وجهة نظري الخاصة على المؤتمر ونتائجـ.

أولاً: في عناوين الأوراق المقدمة الى اللقاء من الحزب الشيوعي اللبناني

في المداخلة الافتتاحية للأمين العام للحزب د. خالد حدادة قال وهو يتكلم عن المواجهة: «أين هو اليسار في هذه المواجهة؟ أين هو مشروعه للخروج من أزمته، باختصار شديد نحن اليوم أمام يسار تحبط بأزمته وراض بدور نخبوي».

من هذا التوصيف لليسار، كان ينبغي أن تكون «أزمة اليسار العربي وواقعه الراهن» هو العنوان الرئيسي للبحث قبل أن تطرح عناوين المواجهة والنضال الطبقي والوطني. فلا كلام عن يسار مأزوم دون مرور على الأحزاب الشيوعية المأزومة. فإذا كان هذا اليسار وأحزابه مأزومين إلى درجة يفقدون فيها الوزن والدور والتوازن، فهل يؤهلهم واقعهم هذا القيام بدور المواجهة للمشاريع الأمريكية ـ الصهيونية الاستراتيجية للمنطقة بالمستوى المطلوب؟.

وبديهي القول إن قدرة اليسار العربي على تفعيل دوره مرتبطة بقدرته على تجاوز أزمته...

ثانياً: إن الانطلاق من تقييم ونقد التجربة السابقة كان له الأولوية لعمل تأسيس ليسار جديد. لأن المؤتمرين لا ينطلقون من فراغ، فلدى كل منهم تجارب غنية في العمل السياسي وفي جعبة كل منهم تراث ثوري وتحري مجيد.

ثالثاً: إن تجربة لم تحقق أهدافها خلال أكثر من ستين عاماً تستحق أن تنف عند إخفاقاتها، حيث بات اليسار العربي اليوم في المواقع الخلفية من التأثير السياسي على المستويين القطري والقومي، وكان على اليساريين أن يقدموا إجابات واضحة ومسؤولة عن مرحلة طويلة من القرن الماضي تصدروا فيها القيادة الطبقية لحركة التحرر، وطرحوا أمامهم مهمة التغيير الاشتراكي بديلاً للأنظمة القائمة.. أحزاب بلغت حدا من التنظيم والجماهيرية دون أن يكون لديها الجرة في طرح موضوع (السودان ـ العراق) فذهبت الثمن مرتين بعد فشلها.

واعتقد أن قيادة الأحزاب اليسارية كانت تدرك أن حلمها لن يتحقق لأنها تعي أنها تطرح حلولاً متقدمة جداً (الاشتراكية) لواقع اجتماعي متخلف جداً لا يتقبل مثل ذلك التغيير..(هل هذا تفصيل في تاريخ التجربة اليسارية العربية)؟

ومن العوامل الأخرى التي كانت وراء إخفاقات التيار اليساري،

العراق السعودي.. أو ستم الفوضى!

تتباين منطلقات الأطراف السياسية العراقية في تحديد مواقفها من المبادرة السعودية لحل الأزمة

العراقية من وجهة نظر دول الاعتدال العربي..

فه التحالف الوطني» و«الائتلاف الكردستاني» أبدا تحفظا لبقا...أما الجبهة السياسية التي تشكلت من التحالف المؤقت بين رئيس الوزراء نوري المالكي وخصمه السابق مقتدى الصدر، فقد رأت أن الأخذ بالمبادرة سيجهض كل تقدم تحقق على صعيد الخريطة السياسية في الأشهر الماضية،

وأنها ستكون «تخليا طوعيا» عن هذا التقدم، أما تحالف أياد علاوي وعمار الحكيم المناوئ لتولي المالكي ولاية جديدة، فتروغ في أن تحقق المبادرة غطاء عربيا لتحقيق تغيير في آليات اتخاذ القرار في العراق... وبالتالي فإن الاستعصاء ما يزال على أشده، ولم يوقفه شلالات الدم التي عادت لتسيل في الشوارع نتيجة عودة النشاط الإرهابي إلى الزواريب والمؤسسات فجأة، وكان هناك من يريد القول: إما أن توافق جميع الأطراف على هذه المبادرة، أو ستغرق البلاد مجددا في الفوضى والدماء، ولأشك أن من يفضل كل ذلك هو المحتل ومن يسير بركبه داخليا وإقليميا...

ويؤكد بعض السياسيين أن السعودية تسعى لتكرار تجربة اتفاق الطائف الذي تم فرضه على اللبنانيين كحل وحيد لإنهاء الحرب الأهلية، مبينين أن ذلك لن يتكرر مع العراقيين، لأنه لن يطفئ الأزمة، بل سيجعل قتيلها الدائم في يد جهات خارجية.

واللافت للنظر أن المبادرة السعودية جاءت في وقت، كانت فيه احتمالات حل وشيك سوري – إيراني – تركي قاب قوسين أو أدنى من التحقيق، وسرعان ما تبعها تفجيرات وعمليات إرهابية سقط ضحيتها عشرات العراقيين.

■ ■



الميل إلى المهادنة الأيديولوجية أحياناً، والتبعية المطلقة للاتحاد السوفياتي وتبني نظريات المدرسة السوفياتية بما فيها عن منطقتنا، ومنها على سبيل المثال لا الحصر نظرية «التطور اللارأسمالي لبلداننا» دون أن ننسى ذيلية بعض الأحزاب، ودون أن تغفل غياب العلمنة وتحرر المرأة وحقوق الإنسان من برامج الأحزاب اليسارية. لكن اليسار الذي أخفق في تحقيق أهدافه الاستراتيجية كان قد حقق قضايا ومطالب هامة للفئات الشعبية (حقوق ـ ضمانات ـ نقابات ـ روابط ـ قوانين ـ جامعات وطنية ـ مقاومة ـ تحرير...الخ).

وشكلت هزيمة ١٩٦٧ منعطفاً هاماً في الكثير من توجهات ومواقف اليسار العربي، فكان سبباً بتبني المقاومة الشعبية خياراً لمواجهة العدو الصهيوني، فشارك بفعالية في الانطلاقة الفدائية الفلسطينية (اليسار الفلسطيني) وفي احتضانهم، وفي تشكيل منظمة الأنصار ومن ثم الحرس الشعبي في نهاية الستينيات على أرض الجنوب اللبناني، وآخرها إعلان الحزب الشيوعي اللبناني ويساريين آخرين قيام جبهة المقاومة الوطنية. ألا تستحق تلك المرحلة التوقف عندها بنقاش هادئ وطويل، وقد قدمت فيها الأحزاب أعظم التضحيات وأغلى الأثمان دون أن تحقق تغييرها أو أن تحجز لها موقعا في السلطات القائمة؟!

نعم إن الكثير من المتغيرات قد طرأت في العقدين الماضيين، وتبدلت طبيعة القوى التي تقود مواجهة المشروع الأمريكي ـ الصهيوني؛ ولدى توقفنا أمام المداخلات والمناقشات المؤتمرية، نجد أن عدداً غير قليل من المداخلات لم تلحظ جديداً، وكان شيئاً لم يتغير، وأننا لا نزال في سياق تاريخي متواصل، وأن الأسلحة التي ينبغي استخدامها هي الأسلحة السابقة نفسها، بينما نحن في مرحلتين مختلفتين ينبغي أن نقر جميعاً بأن مرحلة انتهت وسقطت، ولم تسقط بفعل سقوط المنظومة الاشتراكية فقط ـ ألم نكن نكتب ونتكلم عن أزمة حركة التحرر وأزمة البديل قبل سقوط الاتحاد

السوفياتي؟!

إننا أمام واقع ومرحلة جديدة فشلت فيها البرجوازية من تحقيق شعاراتها وأهدافها التي أوصلتها إلى السلطة ودفعت بالمجتمع إلى الوراء، وأفشلت عملية التطور الاجتماعي والإنمائي والثقافي لشعوبنا، فأصبحت متماهية مع المشروع الأمريكي ـ الصهيوني (الاستثناء محدود هنا). وترى هذه الأنظمة الحاكمة في بقاء «إسرائيل» دولة قوية حاجة لاستمرار النظام الرسمي، وبيتاً أمام دول لا ينطبق عليها مفهوم الدولة الحديثة(دول عائلات، عشائر، إرث سياسي) لا قيمة للقوانين فيها، ولا وجود لمواطنة حقّة، ولا مؤسسات ديمقراطية، لا بل تعيش في أغلبها حالة من الانقسام والتفتت على أساس طائفي أو مذهبي أو قبلي، وتسودها ثقافة المذاهب والطوائف والاثنيات. دول اقتصادها الحقيقي قائم على الريع وتوزعه عبر سياسات تؤدي إلى إخراج المواطنين من الحيز السياسي فلا تخضع لمحاسبة أو مساءلة من مواطنيها.

إذا لم تناقش هذه الأمور من منظار نقدي وعلمي وواقعي فلن نتهدي إلى طرح الهدف المرحلي في هذا البلد أو ذاك.

إن بعض المداخلات التي غابت عنها القضايا الأساسية الراهنة والواقع الراهن، ستبقينا كيساريين نعيش (حالة نظرية وانتظارية). إن مواجهة التفتت والطائفية والمذهبية والاثنيات لا يمكن حلها إلا عبر إقامة أنظمة وطنية ديمقراطية علمانية، وعلى اليسار أن يبدع الدمج بين النضال الطبقي وقضية الوحدة، وبين النضال الطبقي والعلمنة، وإن حل إشكالية التحرير والوحدة والعدالة الاجتماعية والعلمنة في إطار النضال الطبقي هي المعيار الجديد لليسار الراهن.

وفي المقابل حصلت مداخلات من نوع آخر، مقدّمة آراء فعّالة ومقترحات واقعية وصورة حقيقية لواقع اليسار وللواقع الاجتماعي وتمرحل الأهداف، فلم تزين الأمور، ولكنها غير متشائمة. ونحن اعتقدنا سابقاً أن طرحنا للاشتراكية كبديل يحل كل الإشكالات

شؤون عربية ودولية

التي تواجهها مجتمعاتنا اعتباراً من أن الماركسية نظرية معرفية ثورية جذرية لا تقبل أنصاف الحلول، بل تسعى إلى التغيير الجذري، وبالتالي لديها القدرة على حل كل تلك الظواهر التي تعترض مجتمعاتنا، بينما أثبت الواقع أنه معقد أكثر بكثير من النظرية الجاهزة.

وأشير هنا إلى أن أحد الرفاق من المؤتمرين طالبنى بتوضيح كيف يطرح الحزب الشيوعي اللبناني (الدولة العلمانية الديمقراطية العادلة) دون طرحه للاشتراكية بديلاً للنظام القائم؟

كما جزم الرفيق مندوب الحزب الشيوعي العراقي بانسحاب آخر جندي أمريكي مطلع العام القادم، واعتبر بأنهم استفادوا من الاحتلال في إطاحته للنظام الدكتاتوري، لكن فات رفيفنا أن ما سيطرة الأمريكي خلفه عراق منقسم إلى طوائف ومذاهب واثنيات، قد تكون أخطر بكثير على العراق واليسار العراقي من صدام حسين ونظامه.

إضافة إلى ما طرحه بعض المؤتمرين حول أوضاع بلدانهم وحول التحالف مع القوى الإسلامية والتباينات حول هذه القضية.

هنا تكمن المسائل المعقدة والرؤى المختلفة، وهذا ما عنيت به أن تكون تلك القضايا هي في أولوية النقاش من بدء أعمال اليسار العربي.

وأذكر بأن ماركس قد طرح فكرة منهجية قوامها أنه كلما طالت الفترة الزمنية لبحث قضية ما، أصبح بالإمكان تفادي الوقوع في الأخطاء.

إن ما هو إيجابي في عقد مؤتمر اليسار العربي هو في حصوله وتوقيته، وفي التوصيات الصادرة عنه، لكن الأهم هو في استمراره، ومن الأفضل أن يكون على شكل طاولة مستديرة تتيح الحوار الحقيقي لأكثر من يومين ولمداخلات مفتوحة نسبياً دون الوقوع تحت ضغط الإعلام والبيان الختامي.

إن شروطاً ضرورية مطلوبة لإعادة بناء حركة يسارية عربية.

أن يبدأ كل حزب أو تنظيم يساري من بلده لتوحيد اليسار (الوطني).

أن يعتمد برنامجاً واقعياً قابلاً للتحقق، ويكون وفياً للقيم الثورية وحرراً ومنسجماً مع برنامجه السياسي.

أن يعاد الاعتبار للقضية الفلسطينية كقضية نضالية تهم اليساريين العرب جميعاً.

أن يعتمد مفهوم جديد للعروبة والوحدة العربية الشاملة أحد المحاور الرئيسية في برنامج اليسار.

أن تكون الديمقراطية إحدى أهم القضايا المطروحة.

اعتماد المقاومة الشاملة التي تربط القضايا بعضها ببعض.

إن أحزاباً وتجمعات يسارية كوَّنت على طريق تجربتها خبرة كافية، وسطرت تاريخاً مشرفاً من النضال الوطني والطبقي، وقدمت الشهداء الكبار أمثال فرج الله الحلو وجورج حاوي وفهد وسلام عادل وعبد الخالق محبوب والشفيع وأبو علي مصطفى وجورج حبش... هذا اليسار قادر موضوعياً على تجاوز أزمته، فهل يرتقي بالذات إلى تحقيق أهدافه؟ فعل اليسار المرتقب جيئنا–لنتفائل.

● **عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي اللبناني**

الانتخابات المصرية.. وكاسرو الإضراب

فقد سبق وطالبت النخبة بتعديل الدستور، وتم تعديله بإزالة كثير من النصوص الجيدة، وأقحمت محلها نصوص استهدفت تثبيت الطبقة الحاكمة وسلطانها السياسية.

القضية تجاوزت كل المطالب الإصلاحية من سلطة لم تعد تحترم الدستور أو القانون أو أحكام القضاء التي تصدرها أرفع المحاكم، كما أن الأمور قد تجاوزت أذوية الرقابة الدولية على الانتخابات التي يجريها نظام يحظى بمساندة أعداء الجنس البشري الإمبرياليين والصهاينة الذين لا تعنيهم مصر ولا يعنيهم شعبها. فالأمر لا يعدو أن يكون استفادة الممولين الذين يحصلون على ملايين الدولارات لإدارة هذه الرقابة المزعومة، خصوصاً مع طباعة ٦٠٠ مليار دولار سوف تفرق العالم وتشترى الذمم والضماائر الخرية وتجدد العملاء.

في يوم الانتخاب الوهمي، سوف يتأكد الموقف الصحيح، كما سيتأكد الموقف الخاطئ، والأهم هو أن الناس السُّطاء الذين يقاطعون مهزلة الانتخابات تلقائياً ودون جهد منا، سوف يدركون سبب هذا التزاحم والتطاحن لدخول الانتخابات من أناس غالبيتهم القصوى لا علاقة لهم بالسياسة أو بالتشريع، ولكنهم معنيون فقط بما سيحصلون عليه.. المعدم سيكون مليونيراً، والمليونير سوف يكون مليارديراً، أما الوطن والجماهير والديمقراطية... فلا محل لها على الإطلاق.

انتاذ الوطن، والخروج من المحنة، له طريق واحد لا بديل عنه هو الثورة.. هو التغيير الجذري الشامل وصولاً إلى الاشتراكية، وليس باستخدام أساليب الإصلاحيين أو كاسري الإضراب. ■ ■

مجلس الشعب الحاليين «حمدين صباحي»

و«سعد عبود» من قرار المقاطعة، ويسمح لهما بخوض الانتخابات!

هكذا تبلور المشهد بوضوح.. قوى المقاطعة على اختلاف منطلقاتها، وقوى المشاركة بتنوعها .

❖❖❖

انتهت الانتخابات فعليا، فما سيجري يوم ٢٨ نوفمبر الجاري المحدد للتصويت ليس أكثر من إجراء شكلي تماما، فهي انتخابات سابقة التجهيز بالفعل، استحدثت آليات للتزوير (جرى تجريبها في انتخابات مجلس الشورى) مختلفة عن التزوير الفج داخل اللجان كما كان يحدث سابقا.. إنها عملية تعيين وليست عملية انتخاب، غير أن المفارقة هي أن المعينين من أحزاب المعارضة كان تعيينهم سابقا على تعيين أعضاء حزب الجماعة الحاكمة، لأن الآخرين دخلوا في منازعات واسعة للحاكم، لأن الآخرين دخلوا في منازعات واسعة للحاكم، لأن الآخرين دخلوا في منازعات واسعة للحاكم، وتزاحم محمود بين أكثر من ١٥٠٠٠ متقدم للترشيح لاختيار حوالي ٥٥٠ مرشحا، ووصلت الأمور لحد استخدام العنف والتشابك بالأيدي وتبادل الشتائم المهينة.. وحدثت عمليات تمرد وتحد للحزب وترشح من خارج قوائمهم. وهو ما يشير إلى احتمالات استخدام العنف فيما بينهم قبل، ويوم التصويت. وفي هذه المعركة الداخلية كانت قوة المال حاضرة وحاسمة!.

❖❖❖

التبرير الذي يسوقه فريق المشاركة، بعد أن استهلك مطلب الضمانات دون جدوى، هو أن المشاركة هي لكشف وفضح عمليات التزوير، وهذا تبرير متهالك، لأن التزوير سوف يكون لمصلحتهم كما لمصلحة مرشحي الحزب الحاكم. لم يعد هناك أي مجال للحديث عن حقوق دستورية أو ضمانات قانونية أو رقابة من أي نوع،

فرنزويلا على طريق الاشتراكية..

تأميم شركات النقل والنسيج



العمال يحتلون «تاوروغان»TAUROGAS

وفي اليوم ذاته، احتل عمال شركة «تاوروغان» مركز توزيع الغاز الرئيسي التابع لها، في قلب العاصمة كاراكاس، مطالبين بتأميم منشآت هذه الشركة ومثيلاتها على الفور، ودمجها في الشركة العامة «غاز كوميزنال». كما دعا العمال مفتشي الحكومة لإعلان مضمون تقارير التفتيش المتعلقة بالشركة للناس، بما يسمح بإرساء آليات محاسبة من قبل المجتمع.

وأعلن عمال شركات الغاز الخاصة «ماريناغاز» و«هيرموغاز»، إلى جانب الشركات العامة، عن تضامنهم مع تحرك عمال شركة تاوروغان، شاجبين، في بياناتهم المنشورة عبر الإنترنت، إساءة معاملة العمال، ورفع التكلفة على المستهلكين، وسوء التصرف بالأموال العامة التي يفترض أن تصب في مصلحة تطوير خدمات الغاز وطنيا. واستمر احتلال العمال لمقر الشركة حتى اليوم التالي بانتظار تجاوب الحكومة مع مطالبهم.

أعلن إلياس جاوا، نائب الرئيس الفنزويلي عن اتخاذ الحكومة لقرار تأميم منشآت «أسر ترانسبورت سي إي»، شركة النقل المختصة بتوزيع المواد الغذائية المبردة، التي كانت تخضع لوصاية الدولة، جزئيا منذ عام ٢٠٠٨، إلى أن وقع الرئيس تشافيز أمر مصادرة أملاكها للمصلحة العامة، يوم الخميس الفائت. وأكد جاوا أن الحكومة «سوف تواصل تطبيق القانون دفاعا عن مصالح الناس وضد الطغف».

كما أعلن أيضا عن مصادرة منشآت «سيلكا» للصناعات النسيجية، المغلقة منذ التسعينيات. وأتى إعلان نائب الرئيس عن استيلاء الدولة على أملاك الشركة أثناء زيارته لمستودع الشركة المهجور في مدينة ميراندا.

ويعد سنين طويلة من مطالبة عمال الشركة الفاقدين لوظائفهم بتدخل الدولة، ذكر جاوا أن الحكومة بهذا القرار تمكنت من تحصيل المبلغ المطلوب من الشركة تسديده لعمالها السابقين البالغ عددهم ١٧١ عاملاً.

«نتخذ القرار اليوم إحقاقا للعدالة، فالمستفيدون منه هم العمال الذين كافحوا طيلة ١٧ عاما من أجل نيل حقوقهم»، ولم يفت نائب الرئيس دعوة الحكومة إلى نقد ذاتها لتأخرها عشر سنين عن مصادرة أملاك الشركة.

ووصف جاوا مالك الشركة مغفل الاسم بـ«الرأسمالي الذي قرر إغلاق الشركة نهائيا دون أن يعير اهتماما لعشرين عاما من استثمار العمال، وقام بطرد جميع العمال الذين جعلوه غنيا دون أي تعويض أو تقاعد أو ضمان صحي».

وحسب تصريح جاوا، سوف تتولى شركة النسيج الحكومية تشغيل منشآت الشركة المؤممة، وسوف تكون مهمتها تطوير صناعة المنسوجات القطنية.

فرنسا.. الصراع ما يزال على أشده..

وساركوزي يتمادى!



جاءت موجة الإضرابات الحاشدة والاحتجاجات الكبرى التي شهدتها فرنسا في الأسابيع القليلة الماضية لتؤكد احتدام المعارك الطبقة في قلب النظام الرأسمالي، الذي قدم تاريخيا كل ما يستطيع من رشى لتثبيت الوعي الاجتماعي للشغيلة على حساب الطبقة العاملة في العالم.

ومؤخرا، وقع الرئيس نيكولا ساركوزي قانون إصلاح نظام التقاعد، أحد أبرز مواضيع الخلاف، ليصبح ساري المفعول، لكن، من جهة ثانية يعترزم إجراء تعديلات وزارية على حكومته مطلع الأسبوع المقبل لعله ينجح في إيقاف تدهور شعبيته التي أصبحت في أدنى مستوياتها.

القانون الجديد، يرفع تدريجياً سن الإحالة إلى التقاعد وسن الحصول على معاش كامل إلى ٦٢ عاما و٦٧ عاما حسب نوع وحجم التعويضات، متخطيا القوانين الفرنسية، بمساعدة أنصاره وحلفائه في البرلمان الفرنسي وفي المجلس الدستوري.

وحولت معارضة قوية مكونة من نقابات العمال والطلاب بشكل أساسي، الذين نظموا إحدى أطول موجة الاحتجاجات التي شهدتها أوروبا

مؤخراً، إصلاح نظام التقاعد إلى أكبر معركة لساركوزي منذ توليه الرئاسة، حيث عطلت الإضرابات والاحتجاجات العمل في عدة مواقع هامة واستراتيجية في مقدمتها مصافي تكرير النفط، مما هدد البلاد بأزمة بنزين حادة، خصوصا بعد توقف العديد من المصافي والموانئ عن العمل احتجاجا على القانون.

وكان المجلس الدستوري الفرنسي أعلن الثلاثاء الماضي المصادقة على إصلاح نظام التقاعد الذي أقره البرلمان بصورة نهائية في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول، رغم كل الاحتجاجات الصاخبة والإضرابات الكبرى التي كادت أن تحدث مشكلة عvisية على الحل بعد أن أوشكت أن تصيب البلاد بالشلل .

وذكر راديو «سيوا» الأمريكي أن المجلس أعطى رأيا إيجابيا إزاء ثلاث نقاط في المشروع الجديد رغم احتجاجات الاشتراكيين، مما يتيح للرئيس نيكولا ساركوزي إصدار قانون التقاعد في غضون ١٥ يوما.

وعلى الرغم من طعن متأخر من جانب الحزب الاشتراكي المعارض، قضى المجلس الدستوري بأن قانون التقاعد المقترح لا يشكل خرقا للقوانين الدستورية الفرنسية.

يذكر أن الجولة الثامنة والأخيرة من الاحتجاجات التي شهدتها فرنسا انتهت السبت الماضي حيث شارك فيها عشرات آلاف المتظاهرين ملؤوا شوارع المدن الفرنسية شجيا وتنديدا.

وقدّرت الحكومة عدد المشاركين في المسيرة الاحتجاجية الثامنة بـ ١٤٢ ألفا بحلول الظهر، وهو ما يقل بنسبة الثلث عن المشاركة في ذروة الأزمة في منتصف أكتوبر /تشرين الأول الماضي.

وكان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قد رفض الإذعان بشأن أبرز الإصلاحات في رئاسته رغم مرور ٨ أيام من الاحتجاجات الحاشدة والإضرابات منذ سبتمبر /أيلول الماضي التي سببت في وقت من الأوقات نقصا خطيرا في الوقود وتعطيلاً للمواصلات، وشابتها أعمال عنف متقطعة.

يذكر أن الحكومات الأوربية برمتها، تكافح لخفض الدين العام والعجز في الميزانية في أعقاب تصاعد الأزمة الاقتصادية العالمية، وإصلاح نظام التقاعد سيرفع سن الإحالة إلى التقاعد إلى ٦٢ عاما، وسن الحصول على كافة مزايا التقاعد إلى ٦٧ عاما .

فجيرة النظام الرسمي العربي بفشل أوباما



◀ حمزة منذر

كنا قد كتبنا مراراً في مواجهة من كتبوا وحاضروا وحلّوا واستبشروا خيراً بـ«نجاح أول رئيس أمريكي أسمر البشرة ومن أصول إسلامية لا يعتبر الإسلام عدواً للغرب»، وبمعزل عن التذكير بكل ما قيل وكتب بعيد وصول باريك أوباما لسدة الرئاسة في البيت الأبيض، هاقد مضى أكثر من عامين على انتخاب «الرئيس الأسمر» وها هو يخسر الغالبية الديمقراطية في مجلس النواب ويجري الحديث عن ضعف سلطته في العامين الباقين له في البيت الأبيض، ناهيك عن التوقعات بعدم التجديد له لولاية رئاسية ثانية!.

..كنا قد أكدنا ومن واقع سلوك الإدارات الأمريكية كافة، وخصوصاً

في الخمسين سنة الماضية، أن الاستراتيجية العامة للإمبريالية الأمريكية ضد الشعوب لا تسمح بوصول أي رئيس للبيت الأبيض لا يخدم تلك الاستراتيجية، أو حتى يتفادى عن تنفيذها، خصوصاً أن أي رئيس أمريكي منذ أيام هاري ترومان لا يصنع السياسات بل ينفذ ما رسمته الدوائر الاحتكارية الكبرى في الخفاء من سياسات على الصعيدين الداخلي والعالمي. ومن هنا كانت مراهنة معظم قادة النظام الرسمي العربي كمن يراهن على قرية الماء المتقوية ودليلنا على ذلك فيما يأتي:

. أعطى الرئيس أوباما قادة دول الاعتدال العربي كلاماً معسولاً ووعوداً بـ«حل القضية الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي» وبالمقابل قدم لحكومة نتتياهو أكثر من ستة مليارات دولار وكل ما طلبته من عتاد حربي متطور وشكل لها غطاءً سياسياً ودبلوماسياً في المحافل الدولية لكل ما افتترفته من جرائم بحق الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع– ولعل أكثر ما قدمه باريك أوباما من إهانات للنظام الرسمي العربي هو تبني مقولة «يهودية الدولة» وتهويد القدس المستمر، مقابل تصريحات خلبية حول إقامة الدولة الفلسطينية على ما تبقى من أرض فلسطينية مقطعة الأوصال لم يطالها التهويد بعد .

. بعد خطابه حول إعادة تموضع الجيش الأمريكي في العراق المحتل، ينتشر الإرهاب بصورة جديدة في بلاد الرافدين، عنوانه الخارجي الصراع بين الكتل السياسية– والتي جاءت قياداتها على دبابات الاحتلال– وجوهره منع الوصول إلى تشكيل حكومة عراقية وتسعير الصراعات الإثنية والطائفية الداخلية وضرب المقاومة الحقيقية ضد الاحتلال وصولاً إلى تهينة المناخ لانقلاب داخلي تتحكم به قوة الاحتلال وينفذ سياساتها بما يتلاءم مع المخططات الأمريكية– الصهيونية في المنطقة.

.بعد فشل ما أسماها أوباما بالاستراتيجية العسكرية الجديدة في أفغانستان وكذلك فشل الدور الباكستاني فيها. جاءت التصريحات الأمريكية حول اليمن وخطر وجود «القاعدة» فيها لتؤكد أن إدارة أوباما تسيّر قدما في خلق بؤر التوتر وتفجيرها عند اللزوم من أفغانستان والقنفقاس وآسيا الوسطى، وصولاً إلى الخليج واليمن والقرن الإفريقي. وتكفي الإشارة إلى استباحة أجواء اليمن بالطائرات الأمريكية دون طيار كمقدمة لمجيء القوات الأمريكية والأطلسية على الأرض. كما أصبح واضحاً ما يجري من عمل جدي وخطير لتقسيم السودان سواء بصفقة مقايضة مع النظام أو بدون ذلك، لأن قادة الجنوب قالوها مراراً «إن إسرائيل عدوة الشعب الفلسطيني، وليست عدوة لجنوب السودان، وسبق أن ساعدتنا أكثر من العرب...»!.

.استفاد الرئيس الأمريكي «الأسمر» من كرم قادة دول الخليج لمعالجة بعض جوانب الأزمة التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي، فكان الإعلان عن صفقة العصر بين واشنطن والرياض والبالغة ستين مليار دولار ثمن طائرات عسكرية لن تستخدم ضد أي عدوان إسرائيلي، بل يجري توظيفها سياسياً في العداء ضد إيران وبالوقت عينه تؤمن تلك الصفقة خمسين ألف فرصة عمل في المجمع العسكري الصناعي الأمريكي.

.لم يستمر طويلاً الحديث الأمريكي عن الحوار مع سورية، حيث بدأت لغة الإملاعات والترغيب والترهيب تطل برأسها من جديد (تصريحات فيلتمان وكلينتون نموذجاً)، وقد ترافق كل ذلك مع التصريحات الإسرائيلية بأن «الجيش الإسرائيلي أصبح جاهزاً لأي عمل عسكري سواء في الشمال أو الجنوب»، ومن جهة ثانية– وهذا الأهم– ترافق رفع عقيرة التصريحات الأمريكية ضد سورية مع سيل التصريحات والتسريبات حول قرب صدور «القرار الاتهامي» عن المحكمة الدولية ضد المقاومة في لبنان. وكل هذا يفسر حجم العناد المشبوه لدى ما تبقى من فريق ١٤ شباط اللبناني والذي يرفض فتح ملفات «شهود الزور» الذي استغله سابقاً جورج بوش وجاك شيراك خمس سنوات ضد سورية، ويحاول أوباما وساركوزي استغلال وجود المحكمة الدولية ضد لبنان وسورية وإيران، وعلى الخصوص ضد خيار المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق وكل مكان في المنطقة .

بعد كل ما تقدم، نقول وبطريقة أوضح إن كل من يراهن على أية إدارة أمريكية ولا يرى عدوانيتها وتحالفها العضوي مع الكيان الصهيوني وقادة دول الاعتلال العربي، ليس فقط يراهن على قرية متقوية، بل يفرط بالسيادة الوطنية ويضع نفسه في موقع النقيض مع شعوب هذا الشرق العظيم ورأس حربه فصائل المقاومة والتي هي شرف وضمير هذا العصر، عصر بداية انهيار الإمبراطورية الأمريكية.

h.monther@kassioun.org

فرص عمل وهمية

يبلغ معدّل البطالة في الولايات المتحدة، إذا تمّ قياسه وفق المنهجية المستخدمة في العام ١٩٨٠، ٢٢.٥ بالمائة. وحتى لو توقّف المعدّل عند ١٧ بالمائة وفق مقياس الحكومة الأوسع للبطالة.

أمّا معدّل ٩.٦ المذكور، فهو مقياس مخنّلق لا يتضمّن العمّال اليائسين الذين لم يكن بوسعهم إيجاد عمل بعد ستّة أشهر من تسجيلهم كباحثين عن عمل، والعمّال الذين يريدون عملاً بدوام كامل لكنّهم لا يستطيعون العثور إلّا على أعمال بدوام جزئيّ. ثمة حقيقة أخرى مفادها أنّه نادراً ما تُورد بيانات الوظائف المسجّلة في جداول الرواتب، إن أُوردت أصلاً، أعداد شاغلي الوظائف، فهي تذكر أعداد الوظائف.. فالبعض يوظّب على عملين؛ إذا، لا يقدّم تقرير جداول الرواتب أعداد المشتغلين. يرصد مسح الأسر الذي يجريه مكتب إحصاءات العمل عدد الذين لديهم وظائف.. في تشرين الأوّل نفسه الذي ذكر فيه ازدياد عدد فرص العمل بمقدار ١٥١ ألف فرصة عمل، بلغت خسارات الوظائف ٣٣٠ ألف وظيفة وفقاً لمسح الأسر. تمّ تدمير الطبقة العاملة الأمريكية.

الشريحة الوسطى في عموم الولايات المتحدة الأمريكية على عتبة الدمار.

قريباً سيبلغ الدمار الفئات الدنيا من طبقات الأغنياء أنفسهم.

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بلد كذبة لا تنتهي.

❖ **شغل بول كيرغ روبرتس منصب سكرتير مساعد في وزارة الخزانة الأمريكية.**

تذكر هيئة تحرير قاسيون قراءها بأن المجال ما يزال مفتوحاً لكل من تهمة المشاركة في النقاش حول موضوعات المهام البرنامجية، سواء من داخل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين أو من خارجها، مع الأمل بالتزام الجميع بالحجم المقرر للمساهمة الواحدة المحدد بـ(٧٠٠ كلمة)، على أن ينشر النص كاملاً في الموقع الإلكتروني للجريدة، في حال زاد عن ذلك.

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

استمرار نقاش مشروع المهام البرنامجية

وحدة الشيوعيين السوريين.. السهل الممتنع

◀ صالح نمر

لا شك أن قارئ مشروع الموضوعات البرنامجية المقدم إلى الاجتماع الوطني التاسع يحتاج إلى الكثير من التأنّي والقراءة العميقة قبل التعليق عليه أو إبداء رأيه في أحد مناحيه أو جوانبه، فبالرغم من أن هذا المشروع أتى مضغوطاً ومكتفئاً إلا أنه توخي الدقة في التعابير والمصطلحات الواردة بصورة تصعب الإضافة فيه أو عليه، كونه نتاج عمل مئات الكادرات الحزبية الذين ساهموا برفده بأفكارهم وملاحظاتهم عبر العديد من الندوات الموسعة التي لم تتوقف منذ أن عزمت ثلة من الرفاق على توقيع وإعلان (وثيقة الشرف)، التي وضعت نصب أعينها العمل على بناء ذلك الحزب الشيوعي السوري الموحد الإرادة والعمل للقيام بدوره الوظيفي. والحقيقة أنه من الطبيعي والضروري النظر إلى وحدة الشيوعيين السوريين بتلك المرونة المبدئية لإيجاد الحلول المبدعة لبناء ذلك الحزب القوي والذكي القادر على القيام بدوره الوظيفي المطلوب... وهذا ما كان...ولعل سر نضوج الموضوعات يكمن في هذه النقطة تحديداً.

في هذا الإطار أؤكد أنه ليس عبياً انتقال أعضاء فصائل شيوعية كثيرة ومتباينة بأعداد كبيرة إلى حزب واحد يحمل راية الماركسية اللنينية من أجل تأمين احتياجات الطبقة الكادحة بأسرها، وأرى أنه من الطبيعي أن يكون ذلك ذا إيقاع بالغ السرعة، خاطفاً كالبرق، إذا ما تم مقارنته بفترات الهدوء، كونها تمثل اندماج طبقة بأسرها تحت قيادة واحدة قادرة على حل مشكلة من مشكلات وجودها وإنقاذها من خطر ما حق حسب تعبير العظيم غرامشي.

ولم يعد خافياً على أحد بأن منطقتنا ستبقى على الدربة الأمريكية والصهيونية وتحت مرمى نيرانها أيضاً، وهذه الاستحقاقات الكبرى لا تقتصر على شعبنا وحده، بل تعني شعوب المنطقة كلها. لكن الغريب الذي يحتاج إلى تحليل جدي وعميق لمعرفة وفضح أسبابه الحقيقية، أنه رغم كل هذه التحديات المصرية يستمر عدد متناقص من الشيوعيين السوريين بالعمل على طريقة الجماعات والفصائل، وكان شيئاً من هذه الأخطار الجسيمة غير موجود. هنا يحضرني السؤال التالي: هل عمل هذه الفصائل يتجاوز عمل المئات من الجمعيات المنتشرة على مساحة الوطن؟

لقد بات كل من الكوادر الشيوعية التي تركت العمل التنظيمي، وكذلك الجماهير، على يقين أن الأعمال والنشاطات النوعية لهذه الجماعات والفصائل إن وجدت، فهي متواضعة ولا تخرج عن نطاق الدعاية والنشاط السوري الخالي من أي هدف أو خطة

حقيقية ضمن برنامج محدد بآجال... يقول المفكر انطونيو غرامشي في كراسات السجن: «في لحظة معينة من حياتها التاريخية تنفصل الطبقات الاجتماعية عن أحزابها التقليدية، وبعبارة أخرى لم تعد تلك الأحزاب بشكلها التنظيمي الخاص ورجالها الذين يكونونها ويمثلونها ويقودونها معترفاً بها من طبقتها – أو أحد أقسام الطبقة– التي تعبر عنها»... فهل يتذكر بعض الشيوعيين المرتاحين للفصائلية والتشردم ذلك؟.

ولكي لا ننهم بجلد الذات، نقول بأننا – نحن الشيوعيين السوريين – أمام فرصة ذهبية تاريخية باتت متوفرة أماننا لنقول كلمتنا في التوحيد، وهنا يمكن أن نتفق الفصائل على مبدأ تأسيس مجلس وطني يضم كافة الشيوعيين السوريين، والعمل على التوجه نحو المؤتمر التوحيدي «من تحت لفوق» الذي له كلمة الفصل في اختيار الكوادر الرئيسية بعيداً عن الروح التي سادت خلال العشرات من السنوات الماضية وحتى يومنا هذا.. وأقصد هنا «المحابة»، فما يحتاجه الشيوعيون السوريون حقاً هو إنهاء هذه الحالة الوراثية في القيادة الحزبية لأنها أصبحت عبئاً على نضالات الشيوعيين، لأن وحدة الشيوعيين السوريين هي مجرد مقدمة نحو وحدة اليسار والقوى الوطنية عموماً، وتاريخياً كان الشيوعيون السوريين هم الذين يمثلون اليسار في سورية، والمستغرب بأن رفاق الأمس باتوا يعتقدون أنهم يستطيعون الانخراط في تحالفات مع قوى متعددة الميول والمشارب ولا يستطيعون التقارب والتوحيد مع رفاقهم الذين ينتمون ويتبنون أيديولوجيتهم الفكرية ذاتها، فأي وجهة نظر عجيبة هذه؟

يبدو أننا أمام قلب مختلق قسرياً للأفكار والحقائق والوقائع الموضوعية التاريخية، حيث أصبح الثابت متغيراً والمتغير أصبح ثابتاً بحكم حركة المصالح ومغريات المرحلة والتكتيكات التي لم تعد تهدف سوى لتحقيق بعض المصالح الضيقة لهذا أو لذلك، والتي لا يمكن أن تساهم في العمل من أجل إنجاز وحدة الشيوعيين السوريين.

ولذلك نستطيع القول بأن وحدة الشيوعيين السوريين التي باتت ضرورة راهنة وفورية يجب أن تتم بأسرع ما يمكن متجاوزة كل العراقيل والمعيقن، من أجل عودة الحزب الشيوعي السوري إلى الشارع والجماهير، وتمثيل الطبقة العاملة وقيادتها للدفاع عن حقوقها ومصالحها، وقطع الطريق أمام القوى الليبرالية، قوى السوق والسوء، التي ما انفكت تعمل بكل طاقتها ونهمها لايتلاع كل ما في طريقها من ثروات وحقوق دون رادع أو وازع.

■ ■

◀ مازن كم الماز

يجب القول أولاً، إن هناك تعارض ما بين فكرة توحيد الشيوعيين السوريين من أسفل وبين المفاهيم التنظيمية التي اعتمد عليها الشيوعيون السوريون في الممارسة الفعلية في العقود الماضية، بما في ذلك بعض الأفكار التي وردت في المناقشات المختلفة للموضوعات، والتي تعبر عن حقيقة تفتح وعينا عليها، وهي أن التنظيم الشيوعي يقاد ويدار من الأعلى إلى الأسفل. أبعد من ذلك فإن فكرة الاشتراكية نفسها طرحت نظرياً على أنها انعتاق الجماهير بواسطة نضالها هي بالذات، أي أنها يفترض أن تبني من الأسفل لصالح الناس الذين هم في أسفل الهرم الاجتماعي والطبقي، ولكنها مورست عملياً على أنها مجموعة مراسيم وممارسات إدارية تضع ملكية وسائل الإنتاج والسلطة بيد قيادة محترفة للتنظيم الثوري. ولئن الشيوعيون في القاعدة عدة مسلمات، منها أن أغلبية اللجنة المركزية أو المكتب السياسي على حق، أو أن الأمين العام على حق.. إلى غير ذلك من المسلمات التي بنيت عليها فعلياً الانشقاقات التاريخية في الحزب. تقول الموضوعات إن هناك آفاقاً جدية للنهوض، وهذا صحيح، لكن أوقات النهوض الجماهيري

تتميز بصعود في أساليب تنظيم الجماهير الذاتية، وإن إنجازات هذا النهوض هو في الواقع من فعل الجماهير نفسها، وليست نتيجة قرارات من قيادات ثورية ما. كان هذا صحيحاً بالنسبة لكونونة باريس وثورة شباط ١٩١٧، حتى ثورة أكتوبر لم يكن من الممكن أن يفكر بها أحد أو أن تتجحدون مبادرة الجماهير وتساعد نضالها الذاتي وكفاحيتها. هذا لا يعني أنه لا توجد حاجة للشيوعيين، على العكس تماماً، لكن يجب أن نعيد التفكير ملياً فيما إذا كان دور الشيوعيين المطلوب تاريخياً هو توفير قيادة لثرائبية هرمية تكون الجماهير من جديد في أسفل ذلك الهرم. بل أكثر من ذلك، إن هذه الثقافة الفوقية التي تنتصر لرأس الهرم الاجتماعي أو السياسي أو التنظيمي.. الخ، للنخبة، الأقلية، على حساب الأكثرية، القاعدة، ليست حكراً على المنظمات اليسارية، بل إنها جوهر خطاب أية سلطة تعبر عن الطبقات السائدة. إن سلطة الطبقة السائدة في حد ذاتها تجسيد لهذا الانتصار على الجماهير واستلابها، وهي تؤدي إلى النتيجة نفسها في كل أشكالها، وهي أن تختزل كل القضايا الأساسية إلى مجرد اختيار بين أقسام تلك النخبة أو الأقلية أو القيادة، يقوم على خطاب مدأحي وإقصائي، ليس فقط

تجاه المعارضين أو المنافسين المباشرين، بل لروح النقد ذاتها من ممارسة وحتى وعي الشيوعيين أو الجماهير في القواعد. ناهيك عن أن يلعب هؤلاء أي دور ما في تقرير مصيرهم هم بالذات، القيادة، أو من هم في الأعلى وحدهم من يملك هذا الحق.

بالنسبة للحزب الشيوعي السوري يقوم هذا التمايز بين القيادات التاريخية والراهنة على شكل استعراضي أجوف لما يمكن تسميته ممارسة سياسية. لقد توقفت هذه القيادات عن ممارسة السياسة جدياً منذ وقت ليس بالقصير، رغم أن بعضهم قد احتفظ بفضيلة الإصغاء للصوت الآخر، أو حتى إتاحة المجال له في جريدته.

إن إلقاء الخطب، أيا تكن، في مجالس الهيئات التمثيلية القائمة أو مؤتمرات المنظمات المهنية مثلاً بوضعها البيروقراطي الحالي، ليس ممارسة للسياسة..

باختصار، إذا أراد الشيوعيون السوريون استعادة ثقة الجماهير عموماً، فعليهم أن يكونوا إلى جانبها في معاناتها اليومية ونضالاتها المطالبة اليومية للدفاع عن حقوقها وتحسين ظروف حياتها..

■ ■

إضاءات على مشروع الموضوعات البرنامجية

لمصالح الأغلبية العظمى من الكادحين الشغيلة، وهذا هو هدف كل القوى الوطنية التحررية في العالم، التي يجب أن تطابق بين النظرية والتطبيق للوصول إلى أهدافها، بهذا المعنى النظرية هي كل التطبيقات الصحيحة السابقة، والتطبيق هو حالة خاصة من النظرية حسب الظروف المستجدة الراهنة في كل حالة.

وعليه فالتطبيق غير الصحيح يؤدي إلى نظرية متقوفة معرفياً، كما أن النظرية غير الصحيحة تؤدي إلى تطبيق غير ممكن، فإذا لم تلتحم النظرية مع الواقع من خلال التطبيقات سيؤدي ذلك إلى تأخر النظرية، مما يعني أن الأدوات المستخدمة غير كافية لوجود انقطاع أو فراغ في المعطيات، وهنا نصل إلى وجوب تكون الرؤية كأساس لتكوين النظرية، وهذه الرؤية ضرورية لإنتاج السياسات الجارية وضرورية لتحقيق نجاحات تنظيمية وهذا التنظيم الناجح بدوره يخدم الرؤية وويؤثر فيها.

مما سبق يتحتم علينا أن نصل إلى مستوى معرفي عال، ومع توفر الظروف الموضوعية نستطيع أن نقوم بالتغيير المطلوب، بعد أن نكون فسرنا الواقع بشكل صحيح، وأوجدنا أداة التحكم اللازمة وهي التنظيم.

إن من واجباتنا ومسؤولياتنا الدائمة توضيح الفارق بين الثابت والمتغير بشكل مستمر، والتفريق بينهما بشكل نظري صحيح، لكي يسهل فهم الظواهر التي ندرسها بعمق، وصولاً إلى تغييرها.

■ ■

يوسا في «حلم سلتى»:

الوجه الخفي للتاريخ الاستعماري الأوروبي



أكد الكاتب البيروفي الفائز بجائزة نوبل للأدب هذا العام ماريو بارجاس يوسا إنه سوف يستمر في الكتابة طيلة حياته، حيث إنه ما يزال لديه العديد من المشاريع الأدبية، التي يحلم بأن يخرجها.

خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده بمديرية احتفالاً بصدور روايته الجديدة «حلم سلتى» قال صاحب «امتداد الخالة»: «ساموت والقلم بيدي». وأضاف إنه وجد صعوبة في العمل والكتابة، بعد حصوله على جائزة نوبل في السابع من الشهر الماضي، فبات ينام، يوماً، ساعتين أو ثلاثاً فقط، بسبب شعوره بالقلق، ثم عبر عن أمله أن يعود إلى الإيقاع الطبيعي للكتابة التي يعتبراها أهم من كل الجوائز.

أما روايته الجديدة فهي بمثابة مذكرة تنديد بآثار الاستعمار الأوروبي من خلال الاستناد إلى قصة حياة روجر كاسمنت القنصل البريطاني في الكونغو البلجيكية، مطلع القرن العشرين، والذي كان من أوائل الأوروبيين الذين نددوا بظلم الاستعمار في الدول الأفريقية التي كان يعدها الملك البلجيكي ليوبولد الثاني ملكية خاصة، وقد سافر هذا القنصل جنوباً، على طول نهر الكونغو، مع الكاتب جوزيف كونراد. واشتهر كاسمنت بفضحه انتهاكات المستعمرين لحقوق الإنسان والعمال.

يشار أن يوسا هو أول فائز بجائزة نوبل للأدب في أمريكا اللاتينية منذ فوز المكسيكي أوكتافيو باث بالجائزة عام ١٩٩٠.

■ ■

«مرافئ الإحساس»: قصص تنزلق إلى هاوية السوالف

ابتعاد الكاتبة عن الكتابة بأسلوب الفعل الماضي أبعداً عن الوقوع كلياً في مطب التقليدية.

أما عن الضمائر في المجموعة، فقد كانت الأكثرية المطلقة فيها هي ضمائر الغائب، فقد برز هذا الضمير في سبع وعشرين قصة من إحدى وثلاثين، وقد كتبت قصة واحد بأسلوب الضمير المتكلم وثلاث قصص بأسلوب الضمير المخاطب.. والكتابة بأسلوب الضمير الماضي أسلوب تقليدي لا يتفق مع حركة القصة القصيرة وأزمانها المتعددة وأشكال تلك الأزمان وتنوعاتها، فالماضي زمن انتهى ولا عودة له إلا للعبرة وأخذ الحجة والبرهان. فهو ذكرى قد ترسم في الذاكرة أو لا ترسم.. وقد تأخذ حيزاً في الوجدان الذاتي للكاتب.

البدايات والنهايات في القصة القصيرة لها دلالاتها وتفاعلاتها. فالبداية لها وقعها وجاذبيتها، ولها إشارتها، وإيماءاتها، والبداية تعني أول الاكتشافات في درب قصة ما، وإمكانية تعرف هذا الدرب بأسئلة فنية كثيرة، فكيف هي بدايات قصص المجموعة التي بين أيدينا «مرافئ الإحساس»؟

خلال قراءة المجموعة تبين لنا أن بداياتها تراوحت بين البدايات الجيدة الكاشفة، وعدد قصصها ثماني عشرة قصة، والبدايات العادية وعددها ثلاث عشرة قصة، ولو كانت بدايات القاصة كلها جيدة لكان أفضل.

أما عن النهايات في المجموعة، فقد انسجمت مع الاتجاه الفني التقليدي لها، والتي تكون في العادة نهايات مغلقة، وهي تعني أنها لا تدع للقارئ الفرصة ليفكر في النهاية، بل تقدمها له دون تعب فهو لا يفكر ولا يتأمل ولمْ مع أنه في الكتابات الحديثة أكثر الكتاب يلجؤون للكتابة بأسلوب النهايات المفتوحة، التي تتيح للقارئ التفكير والتأمل كي يعطي النهاية التي يريد. وفي المجموعة ست قصص نهاياتها مفتوحة، وهي: زلة قدم، أمنيات قيد التحقيق، سخرية المزار، بقايا الرماد، شاخصة لكل محطة، جذور سطحية.

العناوين في المجموعة هي عناوين عادية، بل وعادية جداً، سوى عنوان واحد هو: (سادية اللون)، وهناك عناوين قصص ليس للكاتبة، بل هي عناوين مطروقة سابقاً مثل: عقد اللؤلؤ، على هامش الحياة، صورة جماعية، مفترق طرق.

العناوين في أساليب الكتابة الحديثة لها أهميتها الكبيرة فهي تشارك فيجماليات القصة وفنياتها، إذ أن العنوان يجب أن يكون إيحائياً ليساعد في رفع سويتها وفتح الحواجز أمامها.

■ ■



الصفحتين إلى الثلاث صفحات إلا فيما ندر، إذ إن هناك قصة واحدة بلغ عدد صفحاتها أربع صفحات في قصة عزف منفرد.. هناك إحدى عشرة قصة في حجم صفحتين أي أنها تميل إلى القصر ولكن ليس إلى التكثيف، مع أنني لاحظت أن بعض تلك القصص يمكن إطالتها دون أن ينال ذلك من فنياتها...

تفتقد قصص المجموعة إلى الاستباقات الزمنية وإلى الفلاش باكات وإلى الحوارات الداخلية، ولو كتبت القاصة بعض قصصها بهذه الأساليب الفنية لرفعها قليلاً وطعمتها ببعض التحديث، فزمن القصص يجري على نمط واحد فهي تخلو من الزمن الاستباقي والزمن المطلق، وتخلو من التفريق بين الأزمنة، وأنساقها متتابعة مقيدة.

أفعال القصص في المجموعة كلها مضارعة خلا قصة واحدة كتبت بأسلوب الفعل الماضي، وهذا خفف من حدة التقيد وهو يحسب للقاصة، فالمضارع يعني المشاركة من الكاتب بالحدث ورؤيته الآنية له، ومتابعته.. والمضارعة زمنياً تعني. كما نعلم. الحاضر وبعض المستقبل والآتي... أما القصة التي كتبت بأسلوب الفعل الماضي فهي قصة: بسمات بلد، المهم أن

◀ محمد خالد رمضان

يظهر في مجموعة «مرافئ الإحساس» (دار إنانا) للقاصة مريم عبارة، وهي المجموعة الثانية بعد «رواسب نجومية»، أسلوب الكتابة وكأنما القاصة لم تطلع على الكتابة الحديثة للقصة مطلقاً، فقصصها عادية ومباشرة تهتم بالمضمون فقط على حساب الفنية، تحاول وتهدف إلى إيصال الفكرة إلى القارئ دون حساب للأدب والفن والجمال.

فنحن نقرأ قصصها وكأننا نقرأ قصصاً كتبت أوائل الثلاثينيات في القرن الماضي، وهي للأسف لم تستفد من النقد الذي وجه لمجموعتها الأولى، لذا أتت وكأنها سوالف وحكايات، وثمة أكثر من تسع قصص هي خواطر لا صلة لها بالقصة مطلقاً، وهي القصص التالية: (على هامش الحياة، بسمات بلد، بأش، سخرية المزار، بقايا رماد، حياة المشاهير، نوافذ حرارية، عبر مطمئن على سعادته، بوح الإحساس)، عدا عادية ومباشرة القصص فإنها تقليدية بكل معنى الكلمة، ولا أقول هنا إنها كلاسيكية، لأن الكلاسيكيين من القاصين كانت عندهم لغة رصينة وبلاغية.

تخلو القصص أيضاً من التشويق الذي هو عنصر هام من عناصر القصة فمن مجموع إحدى وثلاثين قصة وهو عدد القصص فيها، هناك فقط ست قصص مشوقة، هي: تخمير لوقت الحاجة، عقد اللؤلؤ، إعادة هيكل، مفترق طرق، مشكاة، بقايا الرماد..

في المجموعة قصتان كتبتا بالأسلوب الشاعري هما: سادية اللون، بقايا الرماد، وفيهما أربع قصص فيها بعض الشاعرية هما: عقد اللؤلؤ، إعادة هيكل، مفترق طرق، سخرية المزار، أي أن قصص المجموعة تخلو تقريباً من الأسلوب الشاعري الذي هو من أهم الأساليب في كتابة القصة القصيرة الحديثة، إذ أنه يزيد في صورها وخيالاتها، ويعطيها جماليات أحلى وأكمل.

جمل قصص المجموعة كلها تقريباً جمل متوسطة الطول، وتندر فيها الجمل القصيرة المكثفة التي تحمل الانفعالات والحركة والسير بسرعة، وتحريك الأجواء والطقوس، لذا فهي باردة بطيئة تمشي الهويني، وتفتقر إلى التجاذب والشد والالتحام... ولكنها أفضل من أن تكون جملاً طويلة مديدة ملأى بالإنشاء والتكرارات.

أما عن حجم القصص في المجموعة فقد تراوح بين

مذكرات الرجل الأحمر..

ضد الإرهاب، وغزو أفغانستان وغزو العراق، والأزمة المالية.. ورغم أنه لم يعثر على أسلحة دمار شامل في العراق، إلا أنه يضع مقابل ذلك إزالة صدام عن رأس السلطة لأنه كان سيؤدي إلى سباق تسلح نووي، معتبراً أن ٢٥ مليون عراقي يعيشون أفضل دون صدام. ولا يدرى عاقل كيف يمكن لهذا الرجل أن يوارى عورته بهذا الشكل الكاريكاتوري، فاحتلال العراق هو جريمة غير مسبوقه بذرائعها ونتائجها أزهقت آلاف الأرواح، وأعادت بلداً نشأت فيه المدنية وبواكير الحضارة الإنسانية إلى ما قبل عصر الدولة.

ويتعرض بوش في كتابه إلى ما أسماه الأخطاء التكتيكية التي ارتكبها خلال رئاسته، مثل الخفض المبكر للعديد من القوات الأمريكية في العراق بعد الغزو، وفشله في التعامل مع إعصار كاترينا الذي ضرب نيو أورلينز، كذلك عجز القوات الأمريكية

صدور مذكرات الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش حدث سيثير الكثير من السخرية لدى قراء العالم، لما عرف عن حمق الرجل وغبائه وإجرامه.

تقول المصادر إنه طُبع من المذكرات المعنونة بـ«نقاط القرار» نحو خمسة ملايين نسخة، وفيها يورد بوش تفاصيل خاصة بالحرب على العراق والصدمة التي تلقاها (المسكين) بعد اكتشافه عدم وجود أسلحة نووية.. إلى جانب آرائه حول عدد من زعماء العالم كرئيس الوزراء البريطاني طوني بلير والمستشار الألماني السابق غيرهارد شرودر... شريكه في معظم جرائمه وحماقاته.

بالنسبة لبوش الابن تكمن «نقاط القرار» في القرارات المهمة والجوهرية والحاسمة في السياسة التي اتخذها بعد هجوم ١١ أيلول (المخطط له في السي آي إي) مثل إعلان الحرب العالمية

تجددها عبر قنوات التأويل المفتوح انتقلت الألعاب التركيبية إلى ما وراء الكلمات، حيث استفادت من فضاءات الرواية الشاسعة لتحقيق إنجازاً تعجز عن فعله في الأجناس القصيرة من حيث المساحة، فالرواية باتت تؤكد فكرة التعدد من جانب يتجاوز المرجعيات العلمية، لقد باتت الرواية تكتفي بذاتها لإنتاج هذا الفعل عبر اشتغالها على مستويات مزدوجة تبدأ بالتركيب المباشر (عبر الكلمات) وتنتقل إلى المستوى التأويلي، ومن خلاله يتم إنتاج الصورة بدعم تركيبى مختلف. من هنا لم يعد بإمكانى الحديث عن فكرة كبيرة دون الخوض في تفاصيل صغيرة تتبع أمامي السبيل لتفعيل خيال القارئ والاقتراب أكثر من انفعالاته، لم يعد بإمكانى الدعوة للتمرد على سقوط الجسد قبل أن ألتبس معاناة بطل رواية «قريشي»، وحتى في هذه الرواية لم يتجاوز الكاتب في الحديث المباشر عن القضية بالكلمات أكثر من عدد أحرف عنوان العمل.

■ بنگازي

من رواية ما بعد قراءتها، وربما ستقلص حدود العمل في ذاكرتنا بعد فترة طويلة لتتحول لمجرد ملامح لشخصيات وبعض الأفعال، قد ننسى أحداث القصة لكن وجوهاً ابتكرتها مخيلتنا أثناء القراءة ستظل حاضرة بأي شكل، وهذا لا يعني بشكل قاطع أن هذه الأجزاء فقط تمثل الوعي الفني أو الجمالي للعمل، ربما سأكتفي بوصفها بأنها تدعم قراءتي الشخصية وقراءة بعينها، ذاك أن قراءتي لا تتكرر حتى للعمل نفسه، من هنا تظهر قدرة العمل مثلاً على تقديم المواقف الإنسانية والعبارات الفلسفية والأفكار المثيرة، فبعد أن يستهلك العمل وقتاً كثيراً عبر مساحات طويلة في توجيه شخصوصه وأفعالهم داخل إطار الحدث أو الأحداث المفترضة يصل (العمل) لمرحلة الحصاد وهي المرحلة التي اعتدنا حضورها في الأجزاء الأخيرة من القصة، الحصاد هنا كما نعني يتمثل في طرح شعارات العمل أو أفكاره إن جاز التعبير بعد أن مهد لها. فبعد انقضاء زمن ليس بالقريب

الحصاد

◀ طارق الشرع

في الجانب المقابل للقراءة تكمن قوى خفية، قوى تدفعنا أحياناً إلى الجزم والقطع بجودة العمل أو جماله، هذا ما يحاول فعله بعض النقاد تجاه الأعمال التي تستثيرهم جمالياتها، العمل هنا سيكون رائعاً لروعة الاقتصاد في الحكى، أو لسلاسة توليد الحدث، أو لأناقة السارد في الحركة داخل العمل، طبعاً الأحكام القيمية المصاحبة لوصف العناصر المكونة للعمل من قبيل: (أروع.. أجمل..)، قد لا تجد مكانها في الحديث الرسمي، لكنها تكون ضرورية لفتح المجال أمام الكتابة وكشف ألعابها، ما نغنيه قبل استرسالنا يتعلق بالجوانب المضيفة في أية قراءة، فنحن نذكر أحياناً أجزاء دون أخرى



بين قوسين

الداعية
الرسمي..

◀ جهاد أسعد محمد

يوشك الداعية المعتمد رسمياً أن يبدأ بخطابه التبغيوي اليومي، فتختفي مؤقتاً أصوات روبي وهيفاء وهبي وقمر وتامر حسني ومن صدح صدحهم من الأثير، ويجبر سائقو السرافيس وأصحاب الدكاكين والمطاعم والأفران والمكاتب العقارية وبعض موظفي الدوائر الحكومية...معظم أفراد المجتمع على الإنصات للإذاعة الرسمية ليتلقفوا التوجيهات والإرشادات التوعوية على الموجة القصيرة..

تبدأ الحلقة، فيأخذ الداعية بعد البسملة والحمدلة، بالتنديد بالسافرات غير المجلببات، متهما إياهن بالكفر والضلال والصفاقة والخروج عن قيم المجتمع والاعتداء على آداب الطريق، ومطالبا المؤمنين بمقاطعتهم ومنع النساء التقيات من مخالطتهن أو السلام عليهن، ولا ينسى أن يتوعدهن بعذاب أليم في الدنيا والآخرة..

الموظفة «غير المحجبة» العائدة من عملها، نصف النائمة في السرفيس المكتظ، تصحو هلعاً على نظرات ترددها، ويباغتها إحساس أن ثلاثة عشر ركباً سينقضون عليها الآن ويرمونّها خارجاً.. نظيرتها الواقعة تنتظر دورها في دكان اللحام بباب سريحة، ينقبض صدرها، وتشعر فجأة أن أحد الزبائن قد تأخذ غيرة الدين فيمده يده إلى ساطور الجزارة ويقطع رأسها.. المرأة العجوز التي تشتري الخضار من ساحة القصور، يعثرها قلق بالغ على أبنائها اليافعة الواقعة بقرعها بتورتها الواصلة لحدود الركية، من متحمس متأثر أو من مستلبة غاضبة..

تنتهي الحلقة.. يعود مغنو الرداة لامتلاك الأثير مرة أخرى، على الموجة ذاتها والمنابر الشعبية ذاتها، ويعود المجتمع إلى سيرته السابقة، باهتاً مترقياً ورمادياً، ولا ينتبه أحد، بمن في ذلك الرقيب بأنواعه وصفاته المتعددة، للتراكم الذي حصل.

يوم جديد، وحلقة جديدة.. يتوجه الإرشاد هذه المرة إلى الذين يخالطون أناساً من غير دينهم وسنتهم، فيقرعهم ويبهدهم ويحذرهم من مغبة ذلك على اليقين والأخلاق والطباع والعادات وسلوك النساء، وأثر كل ذلك نهاية على العافية.. فيشعر عدة ملايين من المواطنين بالإهانة والألم، وأنهم أصبحوا «آخرين خطرين».

تنتهي الحلقة.. ولا شيء من التراكم المتزايد يبدو على السطح، فمغنو الدعو عو والداوا والعتبة قزاز (بنسختها المحدثه) عادوا للغناء بقوة، وأبناء المجتمع عادوا لدواماتهم اليومية، لكن، وعلى غير انتباه من أحد، ليسوا كمواطنين وأخوة في بلد واحد منسجم في تنوعه ولهم طموحاتهم في العدالة والتحرر، وإنما كأفراد عباييد متوجسين كل له دينه وملته ومذهبه..

وتتوالى الحلقات كما تتوالى الأغاني، ولا يترك الإرشاد صغيرة ولا كبيرة إلا ويطلق أحكاماً مطلقة فيها، أحكاماً غير قابلة للنقاش أو الجدل.. اليوم، يقنع الداعية جميع العباد المستضعفين أن حالات يؤسهم وفقهم وعريهم وقلة دخلهم وتردي معيشتهم والتغافل عن حقوقهم، سببها الأول ذنوبهم التي اقترفوها والمعاصي التي ارتكبوها، وغداً، سيؤكد للمرأة العاملة العائدة من الورشة أو من المعمل أو من المؤسسة حاملة طفلها وبعض حاجيات بيتها، لتطبخ وتغسل وتكوي وتساعد أولادها في واجباتهم المدرسية.... أنها لا تساوي شيئاً مقارنة بسيدات الماضي الفاضلات، أنها نكرة ومقصرة ولا تراعي قوامه الرجال.. وبعد غد سيعطف الناس، وخاصة الفقراء، في قيمة الصبر وعلاقته بالإيمان والجنة، مذكراً بالصابرين المبشرين.. وهكذا..

يتغلغل الإرشاد في النفوس المنهكة، النفوس التي لا تجد قشة تتمسك بها لتخرج من مستنقع الفقر واليأس والقمع، مترصدا لحظة مؤاتية للانقضاض على عدوه المخلتق الوهمي.. وتسلب الأغاني الداعرة بإيقاعاتها السريعة ونسائها العاريات وسياراتها وقصورها وعوالمها الافتراضية الماجنة عقول الشباب، العقول المحيدة المدفونة تحت الدوافع الطبيعية المكبوتة الجاهزة لأي انحراف، ويتعاطم التراكم الأعمى في المسارين اللذين يشكّلان ظاهرة اجتماعية واحدة ذات وجهين، وتتمزق القيم الحقيقية، ويتشردم المجتمع، وتشن الوحدة الوطنية، وتندعس البلاد تحت عجالات قطار اللبرلة التجويبي الماضي نحو مساحات جديدة، بينما ما تزال الأغلال تكبل معظم القوى التي تمكن المراهنة عليها في مواجهة كل هذا الجنون، رغم أن الخطر بات وشيكاً.. وشيكاً جداً.

mjihad@kassioun.org

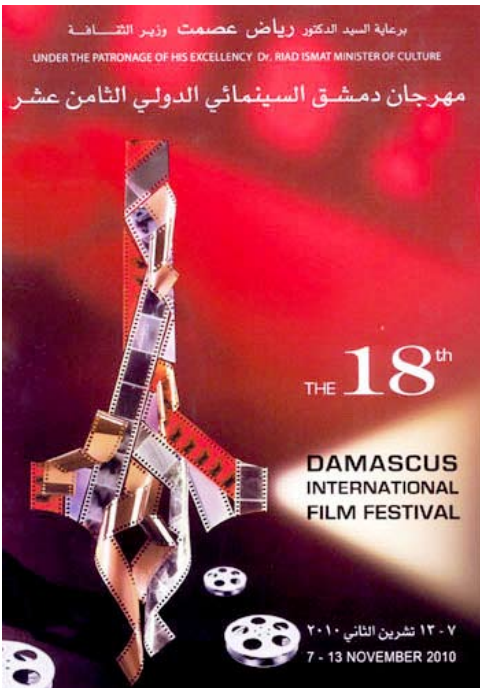
مهرجان دمشق السينمائي.. لا جديد سوى هيفا



الحقيقية، وبالتالي فإن هذه التظاهرات تمرّ مرور الكرام ومن الأفضل أن يتم تخصيص مواعيد محددة سنوياً لعرضها بدلاً من عرضها ضمن المهرجان، أو توفير تلك الأفلام في الأسواق باعتبار سينما الـ«دي» في دي» تفوقت على الصالة في الراهن السينمائي المحلي.

وكي لا نتفوق في الضحك على أنفسنا بمدى المادة السينمائية المتحررة التي نستطيع تقديمها، فقد تم التهرب من طرح الكثير من العناوين السينمائية الكبيرة ضمن التظاهرات لأسباب تعود إلى جرأة تلك الأفلام على مختلف الصعد، والا فلماذا لم نجد فيلم «ضد المسيح» ضمن تظاهرة السينما الدانماركية على سبيل المثال لا الحصر، وربما هناك عناوين أخرى تم انتقاؤها لتتناسب الذائقة المفروضة على الجمهور، وهنا لا ينصب الاتهام على إدارة المهرجان.

■



الافتتاح والموسيقا المستخدمة هي وليدة محاكاة مهرجانات عالمية، أكثر من كونها تحمل هوية المكان الذي يفتخر المهرجان به. على سبيل المقارنة فقد تحدى مدير المهرجان وعلى شاشة التلفزة مهرجانات جديدة كبرى مثل أبو ظبي ومراكش والدوحة.. في أن تقدم ما يقدمه مهرجان دمشق، وكأن المسألة هي مسألة مبارزة في التظاهرات ومن يستطيع أن يكتشف اسماً عالمياً لم يتم تقديمه سابقاً، ناسياً الخطوات التي تجاوزتها تلك المهرجانات من حيث وقعها في الخارج وقدرتها على استمالة شخصيات لم يستطع مهرجان دمشق حضورها، والسبب ربما يعود في الدرجة الأولى إلى العامل المادي، ولكن من الأفضل ألا نضع أنفسنا في بوتقة المقارنة ونعلن للملل فقرنا، ثم إن هذه التظاهرات التي تفاخر فيها إدارة مهرجان دمشق، على أهميتها وجماهاها، هي أكثر فقره مفتقدة للجماهيرية على اعتبار أن الجمهور يهتّم بالطارئ والعابر والأضواء والنجوم أكثر من اهتمامه بالسينما

بين شعورين...

نصمم بالعشرة لمن يقول لا جدوى من مهرجان سينمائي في بلد بلا سينما لأن الأولوية لمهرجان درامي.. ونؤيد من يذهب إلى أن من يأتون من نجوم الفن السابع هم من نجوم أزمنة أخرى.. ونشد على يد كل من يرى أن أفلام المؤسسة العامة للسينما هي أسوأ الأفلام في كل دورات مهرجان دمشق السينمائي الأخيرة.. ونضحك مع من يضحكون على تكريم نجوم الشاشة الصغيرة في افتتاح واختتام المهرجان الذي يجب أن يحتفي بنجوم الشاشة الكبيرة.. لكننا رغم ذلك كله نحب مهرجان دمشق السينمائي بوصفه نافذة وحيدة على شوارع السينما في العالم، حيث نصيبنا حمى المشاهدة، وحمى الحوارات حول ما شاهدنا، ومن جانب آخر نحبّه لأنه بمثابة قناة اتصال اجتماعية ما بين عشاق هذا الفن.. بين الحب واللاحب، أغلبيتنا عزف عن الحضور والمتابعة.



عاصم الباشا.. اكتشاف مستمر

◀ غزوان الزركلي/ موسيقي

هدوء يكمن في داخله غليان بركان. مصالحةً مع الوقت تخفي معركة مع الزمن حامية الوطيس. «طراوة» المدين في مظهر جبلي قاس. نفس طفولية صافية تسكن روحاً ثائرة متوثبة تأتية.

صفات لشخصية عاصم الباشا قد تكون مرادفاً سلوكياً ذاتياً لموضوع إبداعه الفني المتميز بالتباين والتكثيف و«بالتراجيديا» وبالإنجاز وبالحدة وبقوة التأثير إنه إبداع يتصف بفضائه الممتدة، بغض النظر عن الحجم الفعلي للعمل الفني المعني من طول وعرض وارتفاع، إبداع يعيش عبر اكتشاف مستمر لزوايا النفس ولخباياها الموقلة في العمق.

عاصم الباشا مثقف عربي حقيقي، متمكن من تراثه ومتعمق في التاريخ العربي الأندلسي بشكل ملف للنظر. هو مثقف «هسباني» حقيقي، قارئ متابع للأدب المكتوب باللغة الأسبانية. وليس غريباً بعدئذ، وبامتلاكه لناصية الموهبة الأدبية، أن يصبح أدبياً معترفاً به، يكتب بلغة عربية شعرية وبانفتاح فكري على ثقافات مختلفة متعددة.

هو حال الفنان الذي يتماهى سلوكه الحياتي مع فكره الفني: إنسان مخلص لإنسانيته، يساري منتم إلى بشريته، مواطن سوري عاشق لسورية عريقة التنوع، غنية الاختلافات، هائلة القدرات الكامنة.



تعلن قاسيون عن
حملة الاشتراكات لعام ٢٠١١
قيمة الاشتراك السنوي (٥٠٠) ل.س

قاسيون معكم...

بمناسبة تنظيم معرض للنحات السوري
المغترب عاصم الباشا في صالة «تجليات»
بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٥ تحت عنوان: «دراما
النحت ونحت الدراما»



زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org

زار موقعنا بين عديدين 228.782 زائراً